الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء
لمهمة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2022

أفريل 2023

الفـــهـــــرس

المحور الأول :تقديم عام لأهم انجازات مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 3

1-ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة 4

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة 8

المحور الثاني : الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022 12

I. برنامج الشغل والعلاقات المهنية 13

1- نتائج أداء البرنامج 14

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج 20

II. برنامج الضمان الاجتماعي 24

1- نتائج أداء البرنامج 25

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج 34

III. برنامج النهوض الاجتماعي 38

1- نتائج أداء البرنامج 39

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج 46

VI. برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج 51

1- نتائج أداء البرنامج 52

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج 59

V. برنامج القيادة والمساندة 63

1- نتائج أداء البرنامج 64

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج 67

المحور الثالث : الملاحق 71

المحور الأول: تقديم عام لأهم انجازات مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2022:

تعمل مهمة الشؤون الإجتماعية على تجسيد سياسة الدولة في المجال الاجتماعي والرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه والسلم الاجتماعين وتوفير مقومات العيش الكريم لكافة الفئات الاجتماعية من الفئات الهشة ومحدودة الدخل والأجراء بالقطاعيين العام والخاص إضافة إلى توفير مناخ إجتماعي ملائم يكرس قيم العمل والتعويل على الذات و يحفز على الاستثمار وتطوير الذات إضافة إلى ضمان خدمات اجتماعية ذات جودة وتقريبها من المواطنين.

كما تهدف سياسة مهمة الشؤون الاجتماعية على المدى المتوسط إلى العمل على إيجاد حلول تضمن ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتعزيز مشاركة التونسيين بالخارج في الحياة العامة ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتجسد استراتيجية المهمة من خلال جملة من الأولويات الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في:

- ✓ ضمان توفر مقومات العمل اللائق ،
- ✓ العمل على توفير الحماية الاجتماعية الشاملة عبر توسيع التغطية الاجتماعية والمحافظة على التوازنات المالية لانظمة الضمان الاجتماعي ،
- ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة و الفقيرة و محدودة الدخل و العمل على الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية،
- ✓ الإحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج و إشراكهم في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني،
- ✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية و توظيفها بطريقة ناجعة قصد تحقيق أهداف السياسات العمومية لمهمة الشؤون الاجتماعية.

وتتضمن مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 خمس برامج (4 برامج فنية إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة) تتفرع إلى 53 برنامج فرعي و25 نشاطا و9 أهداف و 12 مؤشرا لقيس آدائها ويساهم

في تحقيقها 6 فاعلين عموميين بالإضافة إلى الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي (الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ، جمعيات رعاية المعوقين..) . وقد تمكنت مهمة الشؤون الاجتماعية من تحقيق جملة من الانجازات بعنوان سنة 2022 وذلك على النحو التالي :

- **في مجال الشغل والعلاقات المهنية:**

✓ تكثيف حملات التفقد الاستهدافية لفئات خصوصية من الأجراء العاملين بقطاعات وانشطة ذات تشغيلية عالية بنظام الفرق والتداول بالتوازي مع الزيارات العادية وخاصة منها :

- حملة تفقد ومراقبة للوقوف على مظاهر استغلال المرأة العامل في القطاع الفلاحي بجهة سيدي بوزيد.
- حملة مراقبة ليلية للمؤسسات الناشطة في مجال "شريحة الطماطم"(مناشر) بجهة منوبة للوقوف على ظروف التشغيل الليلي عامة وظروف عمل المرأة ليلا خاصة.
- حملة وطنية بالتنسيق مع الإدارة العامة لتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية لمراقبة ظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات المنتصبة داخل وبمحيط الموانئ البحرية.
- حملة مراقبة حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بجهة مدنين.
- حملة مراقبة وطنية للقضاء على اشكال التشغيل غير القانوني بالجامعات الخاصة والمصحات الخاصة ومراكز تصفية الدم.

✓ تقدم اشغال تحيين دليل الإجراءات الخاص بمهام المراقبة والمصالحة والنهوض بالحوار الاجتماعي في انتظار المصادقة عليه ودخوله حيز العمل مع بداية سنة 2024

✓ الشروع في تحيين الوثائق الإدارية الخاصة بجهاز تفقد الشغل وذلك في إطار تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الاعمال.

✓ دعم قدرات متفقدي الشغل في مراقبة تشغيل الأجانب والأطفال ومكافحة الاتجار بالبشر وبتشغيل النساء الفلاحات.

✓ انجاز منصة الكترونية لتشريع الشغل (بتمويل من مكتب العمل الدولي) تهدف الى تسهيل الولوج الى مجلة الشغل وجملة المجلات الالكترونية القانونية الأخرى المتعلقة بتشريع الشغل والاتفاقية الاطارية والاتفاقية الاطارية في المجال الفلاحي والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف البلاد التونسية والاتفاقيات المشتركة القطاعية وجملة القوانين والاوامر والقرارات المتعلقة بتشريع الشغل.

- ✓ تسجيل تطورا في هياكل الحوار بالمؤسسة بنسبة 2%من خلال تركيز 35 لجنة استشارية للمؤسسة سنة 2022 ليبلغ العدد بذلك 2020 لجنة استشارية بعد ان كان 1985 لجنة سنة 2021 وبلوغ عدد نيابات العملة 820 نيابة بعد ما كان 801 نيابة سنة 2021 .
- ✓ إعداد مشروع أمر جديد يتعلق بإحداث مجلس وطني للسلامة والصحة المهنية ثلاثي التركيبة، يعوّض المجلس الوطني للوقاية من الأخطار المهنية، ليكون الإطار الأمثل لجلسات العمل لتفعيل بنود اتفاقية العمل الدولية رقم 187بشأن الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيتين التي صادقت عليها بلادنا بمقتضى القانون الأساسي عدد 22لسنة 2021المؤرخ في 11ماي 2021.
- ✓ الشروع في تنفيذ برنامج رقمنة أنشطة التفقد والمتابعة لظروف الصحة والسلامة المهنية والخدمات الموجهة لفائدة العمال والمؤجرين بإعداد كراس شروط في الغرض .
- ✓ تكثيف حملات التفقد لمعاينة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية من خلال انجاز 7.951 زيارة تفقد شملت 435.590 عاملا إضافة إلى 1.663 فحص طبي لفض النزاعات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية وبالتأهل الطبي للعمل و تركيز 62 لجنة صحة وسلامة مهنية جديدة نظرا لدورها الهام في إعداد ومتابعة برامج الوقاية من الأخطار المهنية داخل المؤسسات ومرافقة المؤسسات (15) في إعداد ملفات الترشح للجائزة الوطنية للصحة والسلامة المهنية. إضافة إلى القيام بأنشطة تحسيسية وقائية والمشاركة في البرامج الوقائية للصحة العمومية بالوسط المهني.

- **في مجال الضمان الاجتماعي:**

- ✓ تحقيق نسبة تغطية اجتماعية فعلية في القطاعين العمومي والخاص بـ 84,2 % . ويمثل الحجم الجملي للمنافع التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين ولأفراد عائلاتهم % 10,2 من الناتج الداخلي الخام سنة 2022.
- ✓ إحداث حساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لتمويل صناديق الضمان بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2022 المؤرخ في 28 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. وتخصص موارد هذا الحساب بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ خلاص مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتخلدة بذمة الدولة،
- ✓ الشروع في بلورة استراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية،
- ✓ إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنظيم سلك المراقبة نظرا لما يكتسيه هذا السلك من أهمية في تطوير منظومة المراقبة والاستخلاص وتحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،

- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي تمت إحالته الى رئاسة الحكومة لاستكمال الإجراءات المستوجبة قبل نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- ✓ ضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية بإصدار الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2022 مؤرخ في 12 مارس 2022.
- ✓ اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي،
- ✓ مواصلة الأعمال المتصلة بمراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض،
- ✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية وببطاقة العلاج الذكية،
- ✓ إصدار الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2022 مؤرخ في 12 مارس 2022 يتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية.
- ✓ مراجعة السقف السنوي لمبالغ الخدمات الصحية الخارجية المتكفل بها في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض بعنوان المنظومة العلاجية الخاصة أو نظام استرجاع المصاريف تفعيلا لقرار وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 8 فيفري 2022 والمتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 03 جوان 2008.
- ✓ ضبط صيغ وإجراءات ونسب التكفل بالخدمات الصحية في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض وذلك بإصدار الأمر الحكومي عدد 318 لسنة 2022 مؤرخ في 4 ماي 2022 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1367 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007.

2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022:

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	232.700	228.086	-4.614	%98.02
	اعتمادات الدفع	232.700	227.994	-4.706	%97.98
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	18.470	19.908	1.438	%107.79
	اعتمادات الدفع	18.470	19.570	1.100	%105.96
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1954.600	1860.759	-93.841	%95.20
	اعتمادات الدفع	1954.600	1859.753	-94.847	%95.15
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	6.550	9.128	2.578	%139.36
	اعتمادات الدفع	9.133	5.791	-3.342	%63.41
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**2212.320**	**2117.882**	**-94.438**	**%95.73**
	اعتمادات الدفع	**2214.903**	**2113.108**	**-101.795**	**%95.40**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

قدرت ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 بـ 2212.320 أد تعهدا و 2214.903أد دفعا .

وتتوزع الاعتمادات بين مختلف البرامج كالآتي :

- برنامج الشغل والعلاقات المهنية : 24.340أد تعهدا و23.580أد دفعا
- برنامج الضمان الاجتماعي : 1011.774أد تعهدا ودفعا
- برنامج النهوض الاجتماعي : 1085.802أد تعهدا و1085.282أد دفعا
- برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج : 29.670أد تعهدا ودفعا
- برنامج القيادة والمساندة : 60.734أد تعهدا و64.597أد دفعا

- سجلت الاعتمادات المرسمة انخفاضا ضمن قانون المالية التعديلي يقدّر بـ **8.097أد** مقارنة بالاعتمادات الأولية المرسمة (2223.000 أد) وشملت اعتمادات التخفيض تلك المرسمة لقسم التسيير في برنامج الشغل والعلاقات المهنية (-120أد)، برنامج النهوض الاجتماعي (1278-)، برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج(672-) وبرنامج القيادة والمساندة(160-) والإعتمادات المخصصة لقسم الإستثمار ببرنامج الشغل والعلاقات المهنية(-300) ، برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج(30-) وبرنامج القيادة والمساندة (5.537-).

- يفسّر الفارق بين الاعتمادات المنجزة (2113.108 أد) والاعتمادات الجملية المرصودة لمهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 : 2214.903أد بـــ 101.795-

- **نفقات التأجير :**

قدرت نفقات التأجير بقانون المالية التعديلي لسنة2022 بـ232.700أد وبلغت الاعتمادات المدفوعة 227.994أد مع تسجيل فارق بـ 4.706-اد ويعود أساسا إلى عدم إتمام إجراءات خلاص الانتدابات الاستثنائية على سبيل التعاقد (222 خطة) والتأخير في إنجاز الترقيات المبرمجة .

- **نفقات التسيير :**

قدرت نفقات التسيير بقانون المالية التعديلي لسنة2022 بـ18.470 أد وبلغت الاعتمادات المدفوعة 19.570 أد مع تسجيل فارق بـ 1.100 أد ويعود أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الإستهلاكية والكهرباء والماء إضافة إلى التخفيض من نفقات التسيير ضمن قانون المالية التعديلي (2.230-) واللجوء إلى تحويل جزء من اعتمادات قسم التأجير (734.744 د) و من قسم التدخلات (365.256 د) إلى قسم التسيير لتغطية الفارق بين التقديرات والإنجازات .

- **نفقات التدخلات :**

قدرت نفقات التدخلات بقانون المالية التعديلي لسنة2022 بـ1954.600أد وبلغت الاعتمادات المدفوعة 1859.753 أد مع تسجيل فارق بـ 94.847-أد ويعود أساسا إلى الفواضل المسجلة بعنوان برنامج الضمان الاجتماعي(تنويع مصادر التمويل وبعض المنح المسندة للصناديق الاجتماعية...) كذلك على مستوى برنامج النهوض الاجتماعي فيما يخص بعض المنح المسندة للجمعيات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية وعلى مستوى القرض المسند لفائدة أطفال العائلات المعوزة الأقل من 6 سنوات.

- **نفقات الاستثمار :**

قدرت نفقات الاستثمار بقانون المالية التعديلي لسنة2022 بـ9.133أد وبلغت الاعتمادات المدفوعة 5.791أد مع تسجيل فارق بـ 3.342-أد يعود أساسا إلى عدم تقدم انجاز بعض مشاريع البناء وتعطل إجراءات الصفقات العمومية للبرامج الإعلامية والتجهيزات المختلفة ووسائل النقل .

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2022 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1 الشغل والعلاقات المهنية	اعتمادات التعهد	24.340	25.834	1.494	%106.14
	اعتمادات الدفع	23.580	24.928	1.348	%105.72
البرنامج عدد 2 الضمان الاجتماعي	اعتمادات التعهد	1011.774	955.117	-56.657	%94.40
	اعتمادات الدفع	1011.774	955.128	-56.646	%94.40
البرنامج عدد 3 النهوض الاجتماعي	اعتمادات التعهد	1085.802	1050.409	-35.393	%96.74
	اعتمادات الدفع	1085.282	1047.598	-37.684	%96.53
البرنامج عدد 4 الهجرة والتونسيين بالخارج	اعتمادات التعهد	29.670	29.549	-121	%99.59
	اعتمادات الدفع	29.670	29.538	-132	%99.56
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	60.734	56.974	-3.760	%93.81
	اعتمادات الدفع	64.597	55.916	-8.681	%86.56
المجموع	اعتمادات التعهد	**2212.320**	**2117.882**	**-94.438**	**%95.73**
	اعتمادات الدفع	**2214.903**	**2113.108**	**-101.795**	**%95.40**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

- **برنامج الشغل والعلاقات المهنية**
- **رئيس البرنامج** : السيد شكري والي عوضا عن السيد فؤاد بن عبد الله
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من تاريخ 14 أفريل 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار مساهمته في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق وإستقرار السلم الاجتماعي باعتبار دوره في تعزيز قدرة العمال في الإنتاج كما ونوعا وضمانا لسلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي إضافة لإعتباره معيارا لتقدم الانسان العامل ورقيه والحفاظ عليه باعتباره اهم أحد مقومات الاقتصاد وعناصره.

وتتجسد استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية من خلال عدد من الأولويات المندرجة في إطار تطبيق مقتضيات وثيقة العقد الاجتماعي والمتمثلة أساسا في :

- ✓ دعم احترام التشريع الاجتماعي ومواكبة التشريع الدولي والحد من النزاعات الجماعية،
- ✓ التصدي لأشكال التشغيل الهش والمساهمة في دفع النمو والإنتاجية ،
- ✓ المساهمة في توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية وتعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية والترفيع في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.

وتترجم استرتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية من خلال محور أساسي وهو "**العمل اللائق والسلم الاجتماعي** " وذلك من خلال :

- ✓ الحرص على ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد و حقوق العاملين في إطار مجموعة من قواعد الأمان ومعايير لتحديد أجور عادلة مع مراعاة السلامة الجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لوظيفته (وفقا لتعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) . إضافة إلى توفير الحق في الضمان الاجتماعي للأسر و إتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء(تعريف منظمة العمل الدولية)
- ✓ ضمان احترام حقوق الأجراء والاستجابة لتطلعاتهم في ظل مقاربة تشاركية تكفل التوازن بين مختلف الأطراف المتدخلة الحكومية أو النقابية.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان توفر شروط العمل اللائق (الملحق عدد 1)

يعكس الهدف الاستراتيجي لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية المتمثل في ضمان شروط العمل اللائق ومكوناته، التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال الشغل والعلاقات المهنية (نفقد الشغل + تفقد طب الشغل) في إطار تنفيذ استراتيجية مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية المتمثلة في دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي والنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية وحماية حقوق الأجراء والمساهمة في الحفاظ على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشر 1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (مؤشر تراكمي)							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
%	% 55,2	% 44,12	% 49	44.07	89.93	% 55	2024

المؤشر الفرعي : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل

تم خلال سنة 2022 انجاز 17318 زيارة تفقد شملت 604109 عاملا أي بنسبة 50.34% من المجموع العام للعملة الناشطين على المستوى الوطني (50.34%=1200000/604.109).

سجل المؤشر الفرعي **(1) "نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل"** لسنة 2022 ارتفاعا بلغت نسبته 1.51% مقارنة بالسنة الفارطة "2021" حيث كان 48.83%.

وقد حافظ نشاط المراقبة على نسق التطور المرتفع نتيجة التغيير في استراتيجية عمل متفقدي الشغل بما يتماشى ومتطلبات رهانات سوق الشغل الحديثة (التغير في نمط العمل والعمالة) والتكيف مع الإشكاليات المتجددة في عالم العمل وذلك بإعطاء الأولوية لنوعية زيارة التفقد على المستوى الكيفي باختيار مواضيع معينة يتم بموجبها استهداف شريحة في بيئة العمل تكون موجهة لإشكاليات بعينها .

غير ان ارتفاع العدد الجملي للزيارات والعدد الجملي للأجراء المشمولين بزيارات التفقد لا ينفي وجود تباين بين الجهات في المؤشرات المسجلة. اذ سجلت بعض الجهات تطورا في ملحوظا في عدد الزيارات على غرار جهة مدنين، بن عروس، المنستير، صفاقس، تونس01.

في حين سجلت جهات أخرى أضعف نسب في عدد الزيارات على غرار جهة قفصة، توزر، باجة، الكاف، قبلي وهي الجهات التي تعاني أكثر من غيرها من النقص الفادح في وسائل النقل والموارد البشرية (متفقدي الشغل المعنيين بالمراقبة) الناتج عن عدم سد الشغورات لأكثر من أربع سنوات وعدم تعويض

متفقدي الشغل الذين احيلوا على التقاعد (مثال جهة الكاف شغور كلي في وحدة المراقبة بعد إحالة رئيس وحدة المراقبة على التقاعد).

-المؤشر الفرعي : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية

-بلغ عدد زيارات تفقد ظروف الصحة والسلامة المهنية خلال سنة2022 ، 7.951 زيارة شملت 435.590عامل أي بنسبة % 36,3 من مجموع العملة، مسجلة انخفاضا عن إنجازات2021 ، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

-تراجع عدد زيارات التفقد لأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية ببعض الولايات التي تشكو من تعطب وسائل النقل وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لإصلاحها وللقيام بالصيانة الدورية، مثل سليانة 63 زيارة سنة 2022 مقابل 258 زيارة سنة 2021 وتونس 79 زيارة سنة 2022 مقابل 142 زيارة سنة 2021 والمنستير 62 زيارة سنة 2022 مقابل 151 زيارة سنة 2021 ونابل 302 زيارة سنة 2022مقابل 976 زيارة سنة2021 .

-تواصل الشغور الحاصل على مستوى أقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بولايات جندوبة القصرين وقبلي.

-عدم وجود أطباء متفقدين للشغل بهذه الأقسام، ولئن قامت الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بعد موافقة السيد الوزير بتكليف رئيس قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بسيدي بوزيد بالقيام بزيارات تفقد دورية لمؤسسات ولاية القصرين على أن يتم تمكينه بوصولات البنزين اللازمة، إلا أن هذه الزيارات غير كافية لتغطية عديد المؤسسات بالجهة، كما أنها أثرت على نسق الزيارات لقسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بسيدي بوزيد 177 زيارة سنة 2022 مقابل 216 زيارة سنة (2021 والذي يعمل به سوى طبيب متفقد واحد، وبالتالي على العدد الجملي للزيارات).

ملاحظة تتعلق باحتساب المؤشر :تم خلال سنة 2022 احتساب عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد والمتابعة العادية لمعاينة الظروف العامة للصحة والسلامة المهنية والزيارات التي تمت على إثر حادث شغل قاتل أو خطير، دون احتساب عدد عمال المؤسسات التي تمت زيارتها في إطار دراسة أماكن العمل أو مراقبة مصلحة طبية للشغل أو برنامج جهوي للوقاية، أو في إطار لجان المصادقة على وحدات الإنتاج الغذائي، ولجنة دراسة مطالب التخفيض في نسب المساهمات بنظام جبر الأضرار الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية ومطالب القروض ومنح الاستثمار المخصصة لتمويل مشاريع الصحة والسلامة المهنية، لجنة إسناد الجائزة الوطنية للصحة والسلامة المهنية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به) :

بلغ العدد الجملي للعملة المشمولين بزيارات التفقد (تفقد الشغل+ تفقد طب الشغل/2) سنة 2022 عدد 699 057 1 عاملا أي بنسبة 44.07**%** من مجموع العملة الناشطين على المستوى الوطني. وقد سجل بذلك انخفاضا عن تقديرات 2022 المقدرة ب 49**%** وبذلك بلغت نسبة الإنجاز 89.93**%**.

ويعود ذلك الى:

- تراجع عدد العملة المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية الذي اثر على نسبة الإنجاز لان احتساب مؤشر نسبة الاجراء المشمولين بزيارة التفقد هو مؤشر تراكمي (أي عدد الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل+ عدد الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية / 2) .
- ارتفاع نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية سنة 2021 كان مرتبطا بحملات الكوفيد المشتركة بينه وبين جهاز تفقد الشغل والتي ضاعفت من عدد الزيارات وبالتالي التراجع المسجل هذه السنة (2022) هو عودة للنسق الطبيعي لزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية.
- في حين ان ارتفاع عدد الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل هو كذلك عودة للنسق الطبيعي لعمل متفقدي الشغل، حيث وبنهاية الازمة الصحية ازمة كوفيد 19 لم يعد هناك داع للتركيز على جانب واحد في الزيارة (الوضع الصحي والالتزام بمقتضيات السلامة وتكثيف زيارات المراقبة والمتابعة في هذا الصدد) وبالتالي تفرغ جهاز تفقد الشغل لزياراته العادية في إطار انفاذ قانون الشغل وضمان شروط العمل اللائق ومكوناته رغم النقص الحاد في وسائل النقل الذي تعاني منه اقسام تفقديات الشغل(مثال جهة قبلي ليس لها سيارة للعمل، جهة تونس 2 لديها سيارة واحدة) والنقص في عدد متفقدي الشغل المعنيين بزيارات المراقبة الميدانية.

- **<u>الإشكاليات المتعلقة بالهدف:</u>**

- **في مجال تفقد الشغل:**

. نقص في البنية التحتية من وسائل نقل وحواسيب ووسائل اتصال وصيانة وتهيئة مقرات تفقديات الشغل بما يضمن ظروف العمل اللائق لمتفقدي الشغل.

• نقص في الموارد البشرية لجهاز تفقد الشغل من متفقدين ميدانيين (125 متفقد فقط في كامل تراب الجمهورية موكولة لهم مهمة المراقبة) ونقص السائقين.

• وقف الانتدابات وعدم تعويض المتقاعدين الذين بلغ عددهم 20 متفقدا بين الإدارات المركزية والجهوية والمتفقدين الذين تم الحاقهم بهياكل أخرى وعددهم 04.

• عدم توفر او عدم تحديث ادلة التفقد للقطاعات المختلفة (العمال المنزليين، العملة الأجانب، عاملات الفلاحة، عمل الأطفال، العمل الجبري) التي من شانها ان تساعد متفقد الشغل في حسن قيامه بعمله وذلك يعود الى محدودية ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية.

• عدم المصادقة على بعض المعايير الدولية (كاتفاقية العمل الدولية عدد 129 بشأن تفقد الشغل في القطاع الفلاحي) التي من شانها ان تدعم عمل متفقدي الشغل في علاقة ببعض القطاعات

والاتفاقية الدولية عدد 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين والاتفاقيتين عدد 97 و143 بشأن العمال الأجانب.

- عدم وجود ربط الكتروني بشكل متكامل مع كل الجهات ذات العلاقة (مصالح الصناديق الاجتماعية، مصالح السجل الوطني للمؤسسات، الديوانة، التشغيل والتكوين، الإدارة العامة لمراقبة الاداءات....)

- صعوبة الوصول الى مواقع العمل في بعض المناطق كالمناطق الفلاحية او المناطق التي يتمركز فيها الاقتصاد غير المنظم والمنازل (في إطار تفقد عاملات المنازل والعاملات الفلاحيات) والمؤسسات والمقاولات المنتصبة بالصحراء بسبب عدم توفر سيارات مؤهلة لذلك.

- ضعف اجراءات التعهد لحماية متفقدي الشغل مما يؤدي في بعض الحالات الى احالتهم على القضاء او هياكل أخرى (التفقدية العامة بالوزارة...) قصد ممارسة شتى اشكال الضغوطات بمناسبة ممارسة عملهم.

- ضعف الرواتب والتي لا تتناسب مع مهام المتفقد وصعوبة عمله ودرجة تعرضه للمخاطر مقارنة بأعوان رقابة بوزارات أخرى بالإضافة الى بطئ إجراءات الترقية في المسار المهني.

- نقص دورات التكوين المخصصة لسلك متفقدي الشغل حتى يجعله مواكبا للمتغيرات المتلاحقة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) بما يتلاءم والأنماط الجديدة من العمل.

- **في مجال طب الشغل والسلامة المهنية:**

- تعطب وسائل النقل وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لإصلاحها وللقيام بالصيانة الدورية.

- الشغور الحاصل على مستوى أقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.

- **<u>التدابير المتعلقة بالهدف:</u>**

- **في مجال تفقد الشغل:**

- توفير البنية التحتية اللازمة من وسائل نقل وحواسيب وتجهيزات مكتبية ووسائل اتصال.

- تدعيم سلك تفقد الشغل بانتدابات جديدة (متفقدي شغل مختصين في المراقبة الميدانية) وانتداب سائقين لأقسام تفقديات الشغل والمصالحة الذين يعانون من عدم توفر وسائل نقل كافية.

- تخصيص اعتمادات أكثر من المخصصة السنة الفارطة في مجال التكوين للارتقاء بمهارات متفقدي الشغل وتمكينهم من حسن أداء وظائفهم بأكثر فاعلية في ظل المعطيات الجديدة لأسواق العمل.

- وضع ادلة اجرائية تساعد متفقدي الشغل وتمكنهم من ممارسات جيدة في عملهم تهم خاصة الأنماط الجديدة من العمل وبعض القضايا المستجدة في عالم العمل كعمل الأجانب والعمل في وحدات الاقتصاد غير المنظم وعملة .
- توسيع نطاق التعاون مع الشركاء الاجتماعيين وتوطيد الحوار الاجتماعي والارتقاء بالامتثال لتشريعات العمل والنهوض بالعمل اللائق.
- التعهد وصيانة مقرات اقسام تفقديات الشغل والمصالحة وتحديثها (مثل بنزرت، الكاف، مدنين، بن عروس، تونس02 وتونس01، القصرين...) لضمان ظروف عمل لائقة.
- تدريب متفقدي الشغل على ممارسات التفقد الحديثة طبقا للتوجهات الجديدة لتفقد الشغل الصادرة عن مكتب العمل الدولي سنة 2022.
- السعي الى المصادقة المعايير الدولية غير النافذة لتدعيم عمل وتدخل متفقدي الشغل.
- عدم مراجعة احكام مجلة الشغل نظرا لتعطل نشاط المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

- **في مجال طب الشغل والسلامة المهنية:**

- توفير وسائل النقل واعتمادات لإصلاح المعطب منها.
- العمل على سد الشغورات الحاصلة على مستوى اقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2022 : **23.580 أد** منها **50 أد** اعتمادات مجمدة وبلغت الإنجازات **24.928 أد** أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ **105.72% .** وتفسّر الزيادة بتغطية نفقات تأجير سلك متفقدي الشغل ومتفقدي طب الشغل على المستوى الجهوي .

وتوزع نفقات تأجير البرنامج حسب الأقسام والأنشطة كالتالي:

- **نفقات التأجير :**

- الاعتمادات المرسمة **21.600 أد** - الاعتمادات المجمدة **25 أد** - الاعتمادات الموزعة **24.179** أد الاعتمادات المنجزة **23.662 أد** وبنسبة إنجاز **109.55%**

- تمثل نفقات التاجير نسبة كبيرة من ميزانية البرنامج (تفوق 90%) أهمها موجهة إلى النشاط عدد 2 (الرقابة والمصالحة) وبدرجة ثانية النشاط عدد 5 (تفقد طب الشغل) باعتبار العدد الهام لسلكي متفقدي الشغل ومتفقدي طب الشغل العاملين بمختلف الجهات .

يفسّر الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة في طلب اعتمادات تكميلية(**2.100أد**) لتغطية نفقات التأجير.

- **نفقات التسيير:**

- الاعتمادات المرسمة **1580 أد** - الاعتمادات المنجزة **967 أد** وبنسبة إنجاز **61.18%**
موزعة بين : * المركزي : **190 أ د**
* الجهوي : **777 أ د**

- تمّ تسجيل فواضل اعتمادات نظرا لعدم تمكن الإدارة من التعهد ببعض النفقات نتيجة لتعطل الإجراءات الإدارية والمالية وعدم إيفاء المزودين بالتزاماتهم .

- **نفقات التدخلات :**

- الاعتمادات المرسمة **150 أد** -الاعتمادات المجمدة **25 أد** - الاعتمادات المنجزة **95 أد** أي بنسبة إنجاز **63.47%** وتعود الفواضل إلى عدم صرف القسط الأخير من منحة الدولة للنشاط عدد 3 (التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي والمسندة إلى المجلس الوطني للحوار الاجتماعي) .

- **نفقات الاستثمار :**

- الاعتمادات المرسمة **250 أد** - الاعتمادات المنجزة **204 أد** وبنسبة إنجاز **81.47%** .
ويعود الفارق إلى عدم تقدم انجاز مشروع بناء مقري الوحدتين المحليتين لتفقدية الشغل والمصالحة بكل من الرديف ورواد.

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	21600	23671	2071	%109.59
	اعتمادات الدفع	21600	23662	2062	%109.55
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1580	1011	-569	%63.96
	اعتمادات الدفع	1580	967	-613	%61.18
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	150	95	-55	%63.47
	اعتمادات الدفع	150	95	-55	%63.47
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1010	1057	47	%104.63
	اعتمادات الدفع	250	204	-46	%81.47
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**24340**	**25834**	**1494**	**%106.14**
	اعتمادات الدفع	**23580**	**24928**	**1348**	**%105.72**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022 التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية	نشاط عدد 1 : القيادة والتشريع والمصالحة	4761	1789	2972-	%37.57
	نشاط عدد 2 : الرقابة والمصالحة	12730	17843	5113	%140.17
	نشاط عدد 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	680	175	505-	%25.74
	نشاط عدد 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1623	678	944-	%41.80
	نشاط عدد 5 : تفقد طب الشغل	3786	4443	656	%117.33
	المجموع	23580	24928	1348	%105.72

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان الأنشطة تفاوتا بين التقديرات والانجازات وهو ما أثر بصفة ملحوظة على أداء البرنامج حيث تم ترسيم جزء كبير من إعتمادات البرنامج للنشاط 2 الرقابة والمصالحة بهدف انجاز زيارات التفقد في إطار متابعة العمل الميداني لمتفقدي الشغل لتغطية مختلف القطاعات ويبرر هذا التفاوت كالآتي :

- **النشاط 1: القيادة والتشريع والمصالحة :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 37.57% (4.761 ا.د مرسم / 1.789 أ.د منجز) نتيجة العوامل التالية:
  - ✓ التأثير المالي لعدم استكمال برنامج انتداب عدد 25 متفقد شغل خلال سنة 2021
  - ✓ صعوبة التعهد ببعض نفقات التسيير والتعاقد مع المزودين

- ✓ ضعف تنظيم الدورات التكوينية
- ✓ عدم تقدم انجاز مشاريع بناء وحدات محلية لتفقد الشغل والمصالحة(رواد – الرديف)

- **النشاط 2: الرقابة والمصالحة:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 140.17% (12.730 أ.د مرسم / 17.843 أ.د منجز) نتيجة العوامل التالية:

- ✓ اللجوء إلى عمليات تحويل بالزيادة لتغطية نفقات التدخلات في إطار نشاط الرقابة والمصالحة من حيث تأجير الاعوان وتوفير وسائل العمل الإداري الضرورية إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية (من ذلك الارتفاع المتواتر لأسعار الوقود ونفقات استهلاك الغاز ...)

- ✓ **- النشاط 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 25.74% (680 أ.د مرسم / 175 أ.د منجز) نتيجة عدم صرف القسط الأخير من المنحة المسندة للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

- **النشاط 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 41.80% (1623 أ.د مرسم / 0.678 أ.د منجز) نتيجة :

- ✓ تحقيق فواضل على مستوى نفقات التأجير حيث يتم العمل على تحسين آليات ضبط تقديرات الأجور من خلال مراجعة توزيع الأعوان بما يسمح بتحديديها مستقبلا بكلّ دقة
- ✓ صعوبة التعهد ببعض نفقات التسيير والتعاقد مع المزودين

- **النشاط 5: تفقد طب الشغل :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 117.33% (3786 أ.د مرسم / 4443 أ.د منجز) نتيجة :

- ✓ اللجوء إلى عمليات تحويل بالزيادة لتغطية نفقات التأجير في إطار نشاط تفقد طب الشغل خاصة على مستوى التأجير حيث يتركز العدد الأكبر من سلك تفقد طب الشغل على المستوى الجهوي (أطباء ، تقنيين ...)

- **برنامج الضمان الاجتماعي**
- **رئيس البرنامج :** السيد نادر العجابي عوضا عن السيد سامي عروس
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 08 أفريل 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج الضمان الإجتماعي في:

- ✓ العمل على الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمة الصناديق الاجتماعية
- ✓ العمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الإجتماعي في إطار الشراكة مع الأطراف الإجتماعية تطبيقا للعقد الإجتماعي والذي تدعم بإرساء المجلس الوطني للحوار الإجتماعي
- ✓ توسيع التغطية الإجتماعية لتشمل كافة أفراد المجتمع عبر العمل على استقطاب القطاع الموازي
- ✓ تحسين المنافع والخدمات الإجتماعية المسداة للمضمونين الإجتماعيين

وتترجم استرتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال محور أساسي وهو **"المحافظة على التوازنات المالية لانظمة الضمان الاجتماعي وضمان ديمومتها"** وذلك من خلال :

- ✓ العمل على ضمان ديمومة واستمرارية هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ✓ القيام بمراجعة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي انطلاقا من قناعة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة وفقا لمقتضيات العقد الاجتماعي.
- ✓ حوكمة الصناديق الاجتماعية وتطوير خدماتها لفائدة المنخرطين وتثمين مساهمتها في تنفيذ السياسة القطاعية للدولة .

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- **الهدف الاستراتيجي 1.2: <u>المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:</u>**

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص، حتى يتسنى لها على المدى القصير مواصلة الإيفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها بما يمكنها على المدى المتوسط والبعيد من المحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية. ولقيس ما أنجز في مجال تنفيذ السياسة العمومية وبلوغ أهدافها تم اعتماد مؤشرين:

❖ المؤشر 1.1.2 نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل:

المؤشر 1. 1.2 : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل								
المؤشر الفر عي	وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 127	% 139	% 143	% 135	%94.4	% 144	2024
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 157	% 173	% 176	% 165.9	%94.26	% 178	2024
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق (*)	%	% 114,26	% 105	% 120,2	% 112.4	% 93.5	%128,1	2024
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات (*)	%	% 114.76	% 106,7	% 120,5	% 113.4	% 94.1	%127,5	2024
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%77,38	%86,23	%83,04	%73,9	%94,26	%85	2024
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	% 82,16	%91,88	%89,9	%70,8	%95,8	%92	2024

رغم التحسن النسبي في مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض ولا سيما فيما يتعلق بأنظمة الجرايات ، فإن المنحى السلبي لايزال قائما نتيجة الصعوبات المالية التي تواجهها الصناديق الاجتماعية وغياب السيولة المالية بسبب عدم قدرة صندوقي الضمان الاجتماعي على تحويل حصص مساهمتهما إلى صندوق الوطني للتأمين على المرض.

وقد أفضى التدقيق في هذه المؤشرات وإعادة تشخيص الوضعية الى ثبوت محدودية النتائج التي أفرزتها الإجراءات المتخذة بدء من ترفيع نسب المساهمات وصولا إلى الترفيع في سن التقاعد في القطاع العام رغم تحقيقها بعض النتائج الحينية، علاوة على النتائج الإيجابية للعفو الاجتماعي خلال سنة 2022 وحساب دعم موارد الضمان الاجتماعي لا يمكنها أن توازن بين الأعباء والمداخيل وتعالج الاختلال المزمن الذي تعرفه كل الصناديق الاجتماعية منذ سنوات حيث تذهب كل التوقعات إلى مزيد التردي ما لم ننطلق في معالجة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي ووضع أسس جديدة متحركة تأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

تعد سنة 2022 سنة استثنائية على مستوى تطور الإيرادات المسجلة بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين:

•العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 والذي تم تمديد العمل بأحكامه إلى موفى شهر ديسمبر 2022 والذي مكن من تحقيق نتائج جد إيجابية مقارنة بسابقيه وتوفير سيولة مالية بالرغم من الظرف الصعب التي تمر به بلادنا اقتصاديا إذ بلغت المبالغ المستخلصة في إطار هذا العفو 545 مليون دينارا على مجموع مبالغ تقدر بـ 6265 مليون دينارا بعنوان سنة 2022 مما مكن من تسجيل تطور في نسبة الاستخلاص بـ 17,5 % مقارنة بسنة 2021 كما بلغ عدد المبالغ التي تم جدولتها 1444,9مليون دينارا بواقع 74566 روزنامة دفع تم إبرامها .

•تخصيص مبلغ قدره 247,7 م د من موارد "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحويله إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

ونتيجة لذلك تم تسجيل تفاوتا بين الإنجازات والهدف المرسوم ولكن هذه النتائج لا يجب أن تحجب تواصل الارتفاع السلبي لنسبة الأعباء من المداخيل حيث إرتفعت من 133,7 % سنة 2021 إلى 135 % سنة 2022 (دون إحتساب المساهمة التضامنية الإجتماعية) ويعزى هذا الإرتفاع الملحوظ إلى تطور الإيرادات الفنية للصندوق بـ 10,1 % بمبلغ يقدر بـ 380 م د بينما حافظت الأعباء الفنية على نسق أسرع لتطورها حيث بلغ 11,1 % أي بزيادة مبلغ يقدر بـ 560 م د متوقعة سنة 2022.

كما تم تسجيل تعمقا للفجوة بين موارد وأعباء فرع الجرايات حيث ارتفعت نسبة الأعباء من الموارد بـ 163,5 % سنة 2021 لتقدر بحوالي 165,9 % سنة 2022 (دون إحتساب المساهمة التضامنية الإجتماعية) ويفسر المنحى السلبي بتواصل ارتفاع الأعباء الفنية لفرع الجرايات بنسق سريع (12 %) وبمبلغ قدره 535 م د مقارنة بتطور الموارد بنسبة (10 %) أي بمبلغ قدره 289 م د متوقعة لسنة 2022.

-الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

بالرغم من بعض الإجراءات التي اتخذت لعل أهمها إصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي من خلال إصدار القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرّخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك بالترفيع في نسب المساهمات من 20,7 % إلى 23,7%، والترفيع في السن القانونية للتقاعد بسنتين إجباريتين و3 سنوات إختيارية، وكذلك عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية خلال سنوات 2018-2019-2020-2022-2022 والتي بلغت 2150 م د فقد تواصل المنحى السلبي لمؤشر: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وضمن هذا الباب بلغت نسبة التوازن بين مجموع الأعباء ومجموع المداخيل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 112.4 % سنة 2022 مقابل 105 % سنة 2021 كما بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات 113.4 % سنة 2022 مقابل 106.4% سنة 2021 وتعود هذه النتائج أساسا إلى عدم توصل الصندوق إلى تطبيق كامل برنامج التعديل الآلي لجرايات المتقاعدين بعنوان زيادات لمنح الخصوصية في قطاع الوظيفة العمومية أو القطاع العام بسبب بعض الإشكاليات القانونية وللضغوطات المالية الشهرية الناتجة عن عدم استخلاص كامل المساهمات والتي تؤدي إلى تأجيل تفعيل بعض الزيادات إلى فترات لاحقة.

-الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

شهدت نسبة التوازن بين الأعباء والإيرادات لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض بين موازنة 2021 وتقديرات سنة 2022 إستقرارا يعود أساسا إلى إستقرار نسق ارتفاع حجم الإيرادات مقارنة بالأعباء مما أنتج تحسنا في الآداء مقارنة بالهدف المرسوم.

أما بالنسبة للتوازن بين الأعباء الفنية والايرادات الخاصة بنظام التأمين على المرض فقد شهدت بدورها إستقرارا بين المنجز سنة 2021 والمتوقع سنة 2022 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع الإيرادات مقارنة بالأعباء.

❖ **المؤشر 2.1.2 نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي):**

المؤشر 2. 1.2 : نسبة الاستخلاص								
المؤشر الفر عي	**وحدة المؤشر**	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية								
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 88,6	% 89,9	% 90	% 94	%105.76	% 91	2024
- نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 47,9	% 48	% 50	% 56,3	%106.66	% 52	2024
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	**%19**	**% 17**	**%17**	**% 20**	**%130.76**	**%21**	**2024**

سجلت نسبة الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا هاما سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 نتيجة ارتفاع المقابيض بعنوان الاشتراكات بنسبة 17,5 % مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم سنة 2022 علاوة على تجاوزها النسب المسجلة سنوات ما قبل جائحة كورونا (12 %).

كما إرتفعت نسبة استخلاص مساهمات نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير فلاحي، حيث سجلت هذه النسبة سنة 2022 حوالي 56,3% في حين أنها كانت سنة 2021 حوالي 48 % لتتجاوز تقديرات سنة 2022 وهو مؤشر إيجابي على التعافي من تداعيات جائحة كوفيد 19 وأيضا بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد .

وبخصوص نسب استخلاص المساهمات بعنوان الثلاثيات الفارطة فقد شهدت إستقرارا خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

- **الهدف الاستراتيجي 2.2: تحسين التغطية الاجتماعية: (الملحق عدد2)**

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلية مرنة ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر **نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**.

المؤشر 2.2 .1 : نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية								
المؤشر الفر عي	**وحدة المؤشر**	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 81,42	% 81,36	% 81	% 81,7	%100.8	% 82	2024
نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,38	% 10,43	% 10	% 10,14	%101.4	% 12	2024
نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,36	% 98,36	% 92	% 98,13	%103.6	% 93	2024
نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 76,09	% 81,94	% 80	% 95,11	%118,9	% 81	2024
نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 82,46	% 83,74	% 81	% 92,70	%115,9	% 82	2024
المجموع	%	**% 79,44**	**% 81,17**	**% 80**	**% 85,30**	**%106.625**	**% 82**	**2024**

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 مما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة ولكن هذا التحسن يجب أن لا يخفي حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة " manqué à gagner» نتيجة عدم انخراط حوالي 14.70 % من عدد المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج لسنة 2022 أن نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

كما أن كل المؤشرات حول نسب التغطية باعتماد النوع الإجتماعي تؤكد أن هناك فوارق شاسعة بين التغطية الإجتماعية الفعلية للرجال والنساء حيث بلغت نسبة تغطية الإناث لم تتجاوز الـ 24.83% في حين أن نسبة التغطية للرجال في مجموع الأنظمة بلغت حوالي 60.47 %.

❖ **الهدف الاستراتيجي 3.2: تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين**

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لأولي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر **آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**.

المؤشر 3.2. 1 : آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال								
المؤشر الفرعي	**وحدة المؤشر**	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	يوم	42	37	38	39	% 102.6	30	2024
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (2)								
آجال إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	%	% 76	% 74,88	% 90	% 80.68	% 89.6	% 92	2024
آجال تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	%	% 97,2	% 97,45	% 99	% 98.76	% 99.75	% 99	2024
آجال تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	%	% 93,4	% 97,47	% 98	% 97.00	% 99	% 99	2024
آجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	%	% 80,7	% 85,91	% 90	% 87.26	% 97	% 94	2024
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)								
آجال استرجاع المصاريف (3)	يوم	30.1	36,4	35	42,2	% 71,1	35	2024
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية								

❖ خلاص أتعاب الأطباء	يوم	118	122	100	143	% 70	100	2024
❖ خلاص الصيادلة	يوم	89	108	90	127	% 70,86	90	2024
❖ خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	يوم	99	122	110	126	% 87,3	115	2024
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة								
❖ التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	يوم	11,5	12,7	10,2	9.4	% 108.05	10,2	2024
❖ زرع الكلى	يوم	37,3	15,4	18	20.9	% 86.12	18	2024
❖ زرع النخاع الشوكي	يوم	11,73	11,9	9,4	16.7	% 177.6	10	2024
❖ التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	يوم	14,14	7,4	11,5	12.1	% 95.04	8	2024
❖ تفتيت حصى الكلى	يوم	8,45	12,4	7	6.7	% 104.47	10	2024
❖ السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	يوم	14,78	من 5.8الى 38.	11,4	10.7	% 106.5	10	2024
❖ التكفل بمصاريف الآلات الطبية	يوم	من5.64 الى 54.07 يوم	7,7	من 5 الى 40	الى 4.4من 42.4.	-	من 5 الى 40	2024
❖ تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	يوم	10,49	12,3	8,5	8.2	% 96.47	11	2024
❖ التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	يوم	16,88	37	15	13.9	% 92.66	16	2024

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي :**

سجلت سنة 2022 تراجعا في آجال صرف الجرايات بالرغم من مواصلة الصندوق السياسة التي اعتمدها بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات .

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترمل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال تحسنا مقارنة بسنة 2022 حيث قارب الصندوق تحقيق الأهداف المرسومة .

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

لم يتسن تحقيق الأهداف المرسومة لسنة 2022 ويعود ذلك أساسا إلى التأكيد على ارتفاع عدد البطاقات المصفاة خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 التي تأثرت سلبا بجائحة كورونا.

أما على مستوى الآجال المتعلقة بخلاص مسديي الخدمات الصحية سنة 2022 فقد سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 وتعذر تحقيق الأهداف المرسومة نتيجة النقص الحاد في السيولة المتوفرة.

أما بخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة فقد سجلت تحسنا مقارنة بسنة 2021 وقاربت في العموم الأهداف المرسومة.

كما نلاحظ أن تأخير خلاص المضمونين الإجتماعيين قد أثر سلبا على نسب مطالب إسترجاع المصاريف المنجزة في أجل لا يتعدى الشهر.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2022 : 1011.774 أد منها 882 أد اعتمادات مجمدة بقسم التدخلات - بلغت الاعتمادات المنجزة 955.128 أد أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 94.40%.

- **نفقات التأجير :**

- بلغت إنجازات نفقات تأجير البرنامج لسنة 2022 : 671 أد مقارنة بالتقديرات (650 أد) أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 103.20% وتمت تغطية الفارق بتحويل اعتمادات نتيجة نقلة أعوان للعمل بإدارة البرنامج .

- **نفقات التسيير:**

- الاعتمادات المرسمة 49 أد - الاعتمادات المنجزة 20 أد أي بنسبة إنجاز 40.82% وتعود أساسا إلى عدم ايفاء المزودين للتزود بمعدات أو خدمات لتسيير عمل البرنامج.

- **نفقات التدخلات :**

- تمثل نفقات التدخلات ببرنامج الضمان الاجتماعي القسط الأكبر من ميزانية البرنامج (1011.055أد) أي بنسبة 99.92% وتحتل نفقات المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية الجزء الأكبر بإعتماد قدره 500.000 أد أي بنسبة 49.45% من الإعتمادات المرسمة بقسم التدخلات.

- الاعتمادات المرسمة 1011.055 أد - الاعتمادات المجمدة 882 أد الاعتمادات المنجزة 954.425 أد بنسبة 94.40% حيث تم تسجيل فواضل 56.630 أد خاصة في الإعتمادات المرسمة لنفقات المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية (47.291 أد) مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2022 .

- **نفقات الاستثمار :**

- الاعتمادات المرسمة 20 أد - الاعتمادات المنجزة 12 أد أي بنسبة إنجاز 58.32% وتتمثل المبالغ المتبقية في تعطل إجراءات اقتناء تجهيزات مكتبية لفائدة البرنامج.

جدول عدد5:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	650	671	21	%103.20
	اعتمادات الدفع	650	671	21	%103.20
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	49	20	29-	%40.82
	اعتمادات الدفع	49	20	29-	%40.82
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1011055	954425	56630-	%94.40
	اعتمادات الدفع	1011055	954425	56630-	%94.40
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	20	0	20-	%0.00
	اعتمادات الدفع	20	12	8-	%58.32
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**1011774**	**955117**	**56657-**	%94.40
	اعتمادات الدفع	**1011774**	**955128**	**56646-**	%94.40

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد6:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : الإشراف في مجال الضمان الاجتماعي ومتابعة صناديق الضمان الاجتماعي	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	650719	597128	53591-	%91.76
	نشاط عدد 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	11350	9269	2081-	%81.67
	نشاط عدد 3 : التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	349005	348031	974-	%99.72
	نشاط عدد 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي	700	700	0	%100
	المجموع	1011774	955128	56646-	%94.40

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شـهدت الاعتمـادات المرصـودة بعنـوان تنفيـذ الأنشـطة تفاوتـا بـين التقـديرات والانجـازات حيـث يحتـل النشـاط عـدد 1 المرتبـة الأولـى باعتبـار أن القسـط الأكبـر لفائـدة نفقـات المسـاهمة فـي تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية ويبرر هذا التفاوت كالآتي :

- **النشاط 1: القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 91.76% (650.719 أ.د مرسم / 597.117أ.د منجز) حيث تم تسجيل فواضل بعنوان المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية مع العلم أنّ المداخيل المتأتية من المساهمة الاجتماعية التضامنية والتي تمّ إحداث حساب خاص في الخزينة بعنوانها يساهم في الحدّ من العجز الهيكلي للتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والتي تمّ توجيهها أساسا سنة 2022 إلى الصندوق الوطني للتامين على المرض لتسديد مستحقات المؤسسات الصحية والصيدلية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكينها من تحسين الخدمات المسداة للمواطنين .

- **النشاط 2: التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 81.67% (11.350 أ.د مرسم / 9.269 أ.د منجز) حيث تم تسجيل فواضل ببند التكاليف الناجمة عن التشريعات المتعلقة بضمان نفقات الطلاق و منحة الشيخوخة لفائدة عملة الحضائر .

- **النشاط 3: التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الأليات والتدخلات الاجتماعية:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 99.72% (349.005 أ.د مرسم / 348.081 أ.د منجز) حيث تم تسجيل فواضل ببند الاشتراكات في أنظمة الضمان الاجتماعي بعنوان العائدين للعمل في إطار تسوية المنتفعين بالعفو العام

- **النشاط 4: التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 100% (700 أ.د مرسم / 700 أ.د منجز) .

❑**برنامج النهوض الاجتماعي**
❑**رئيس البرنامج** : السيد إبراهيم بن إدريس
❑**تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 04 نوفمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل الوزارة على دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة عبر تحيين سجل الفقر وتدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية . إضافة إلى النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند وتحسين مردودية قطاع تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها..

تتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الإجتماعي في:

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الإجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والإجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استرتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة و الفقيرة و محدودة الدخل من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية والعمل عل بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة ربات الأسر من الفئات المعوزة)،
- ✓ تحسين مقومات عيش الفئات الهشة وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي و ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي،
- ✓ الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية،
- ✓ تدعيم الشراكة مع مكونات المجتمع المدني وتدعيم مساهمة المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة في تنفيذ السياسات الاجتماعية.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- **الهدف الاستراتيجي 1.3: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة**

❖ **المؤشر 1.1.3 نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة**

المؤشر 1. 1.3 : نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	0.05%	%0.1	%1.4	%0.09	%6.42	%2	2024

تم تسجيل نسبة انجاز للمؤشر تقدر بـ 6.42% وتبرر هذه النسبة بضعف الاقبال على برنامج بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة نتيجة رغبة بعض المعنيين في المحافظة على الانتفاع بالمنح القارة مقارنة بالترفيع الكبير في عدد العائلات المعوزة خلال سنة 2022 ليبلغ في موفى نفس السنة حوالي 305 ألف منتفعا . إضافة إلى جملة الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ البرنامج على المستوى الجهوي .

❖ **المؤشر 2.1.3 نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية (الملحق عدد3)**

المؤشر 2. 1.3 : نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	61%	%60.1	63%	%57.5	%91.26	%64	2024

تمثل نسبة الانجاز بعنوان سنة 2022 حوالي 91.26% ، حيث بلغ عدد النساء المنتفعات بالمنحة القارة 175950 منتفعة في شهر ديسمبر 2022 ما يمثل 57.5% من مجموع المنتفعين البالغ عددهم 305931 منتفعا.

ويعود هذا الفارق إلى اعتماد وزارة الشؤون الاجتماعية بداية من شهر ماي 2022 على نظام التنقيط في اسناد المنحة القارة التي تسند لفائدة رئيس العائلة أو عند الضرورة للقرين أو أحد أفراد الأسرة، وحيث

تمثل رئيسات الأسر المنتفعات الجدد بالمنحة خلال سنة 2022 سوى 39% (14838 منتفعة جديدة) من مجموع المنتفعين الجدد مقابل 61% من الذكور وهو ما يفسّر تراجع نسبة النساء من المجموع العام وتراجع هذه النسبة مقارنة بسنة 2021 التي بلغت 60.1%.

ومن المنتظر تعديل القيمة المستهدفة خلال مشروع القدرة على الأداء لسنة 2024 او النظر في ادراج سياسة جديدة مراعية للنوع الاجتماعي في استهداف المنتفعين بالمنحة بهدف الترفيع في نسبة انجاز هذا المؤشر لتحقيق القيمة المستهدفة على المستوى البعيد.

- **الإشكاليات المتعلقة بالهدف:**

- إشكالية صرف الإعتمادات في علاقة بمراقبي المصاريف العمومية ببعض الجهات وإعتماد الشراءات المجمعة
- عزوف بعض الفئات على الإنخراط في البرنامج بسبب الرغبة في المحافظة على المنحة المالية الشهرية وترسخ عقلية التواكل لديهم
- غياب خطة إتصالية واضحة للبرنامج لتحسيس المعنيين وتشجيعهم على الإنخراط فيه.
- الاعتماد على المفهوم التقليدي لرئيس الاسرة الذي يكون في اغلب الحالات هو الزوج.
- اعتماد طريقة استهداف عشوائي طبيعي دون الاخذ بعين الاعتبار جنس رئيس الأسرة المنتفعة
- عدم اعتماد سياسة مراعية للنوع الاجتماعي في نظام الاستهداف بالمساعدات.

- **التدابير المتعلقة بالهدف:**

- إعادة هيكلة البرنامج في إطار برنامج جديد للتمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 715 لسنة 2022 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022
- إقرار تدابير إضافية ضمن الأمر المشار إليه أعلاه من أجل تشجيع الفئات المستهدفة على الإنخراط في البرنامج من ذلك منح تمويل في شكل رأس مال متداول، منح أولوية الإنتفاع للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الشهائد المعطلين عن العمل
- العمل على حلّ بعض الإشكاليات المتعلقة بصرف الإعتمادات على المستوى الجهوي من خلال عقد جلسة عمل مع الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وإعداد منشور تفسيري لبرنامج التمكين الاقتصادي،
- تنفيذ بعض المشاريع التي تعطل تنفيذها عبر اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي في إطار الشراكة مع الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي لإستغلال مرونة التصرف لديه.
- النظر في تعديل نظام الاستهداف من خلال تعديل اعتماد سياسة مراعية للنوع الاجتماعي في نظام الاستهداف بالمساعدات من خلال تحديد الفئات المستهدفة (الأرامل، المطلقات، ....)

- **الهدف الاستراتيجي 2.3: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية**

❖ **المؤشر 1.2.3 نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة) (الملحق عدد 4)**

المؤشر 2.3 .1 : نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	14.8%	%10.2	%17	%0.30	%1.76	%18	2024

- **الإشكاليات المتعلقة بالهدف:**
  - ضعف مؤهلات الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل للانتفاع ببرامج التمكين الاقتصادي،
  - عدم ملاءمة منظومة التربية المختصة والتأهيل والتكوين المعتمدة حاليا لمتطلبات سوق الشغل،
  - عدم الاعتراف بالشهادة المسلمة من مراكز التربية المختصة من قبل المشغلين.
- **التدابير المتعلقة بالهدف:**
  - ضرورة حوكمة برامج التربية المختصّة الموجّهة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك على إثر إحداث المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي سيعمل على المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع قدرات كل فئة،
  - دعم مراكز التربية المختصة بالموارد البشرية المتخصصة من أجل ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بهذه المراكز في سوق الشغل.

الهدف الاستراتيجي 3.3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

❖ **المؤشر 1.3.3 النسبة العامة للأمية**

المؤشر 3.3 .1 : النسبة العامة للأمية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	%17.62	%17.3	%17	%16.8	%98.82	%16.5	2024

*** المؤشر ذات صبغة خصوصية و ذلك لكون ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% بما أن الهدف الأساسي التقليص من النسبة العامة للامية .**

تمّ تقدير هذه النسبة بالاعتماد على الفارق بين الانجازات المحققة حسب الاحصاء العام لسنة 2014 (19.3%) والانجازات المحققة حسب المسح السكاني لسنة 2019 (17.7 %) وكانت هذه النسبة الاجمالية في حدود 1.6 % وعلى مدى 5 سنوات بما يعني أنّ النسبة السنوية تكون في حدود 0.2% وقد تمّ اعتماد هذه النسبة لتحديد تقديرات 2022 رغم الصعوبات التي يواجهها القطاع وخاصة منها تقلص عدد المدرسين المتعاقدين من 954 متعاقدا في موفى ديسمبر 2021 إلى 943 متعاقدا في موفى 2022 والذين غادروا لاسباب مختلفة (عدم توفر الدارسين ، نيابات بوزارة التربية، حالات وفاة، فسخ عقد بعد التقييم وعرض الملفات على اللجنان الجهوية ذات النّظر) مما انعكس بشكل مباشر على عدد الدارسين . إذ تقلص عدد الدارسين إلى 16.560 دارسا خلال السنة الدراسية 2022/2021 مقارنة بالتقديرات المبرمجة لسنة 2022 والتي قدرت بـــ22.710 دارسا.

المؤشر 2.3.3 نسبة الأمية عند النساء

المؤشر 3.3 .2 : نسبة الأمية عند النساء							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	%23.2	%23	%22.7	%22.6	%99.55	%22.1	2024

*** المؤشر ذات صبغة خصوصية و ذلك لكون ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% بما أن الهدف الأساسي التقليص من النسبة العامة للامية .**

تمّ تقدير هذه النسبة بالاعتماد على الفارق الفراق بين الانجازات المحققة حسب الاحصاء العام لسنة 2014 (25%) والانجازات المحققة حسب المسح السكاني لسنة 2019 (23.8 %) . وكانت هذه بالنسبة الاجمالية في حدود 1.2 % وعلى مدى 5 سنوات بما يعني أنّ النسبة السنوية تكون في حدود 0.1% وقد تمّ اعتماد هذه النسبة لتحديد تقديرات 2022.

- **<u>الإشكاليات المتعلقة بالهدف:</u>**

- عدم المصادقة على الوثائق ذات الصبغة الاستراتيجية في مجال تعليم الكبار (الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار، الخطة الوطنية لتقليص نسبة الأمية بالشمال الغربي وبالوسط الغربي، القانون التوجيهي لتعليم الكباروبرنامج التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات بولايتي القيروان وسليانة)،
- غياب الترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين القطاع من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى،
- إعتماد برامج التعليم على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية،
- النقص الملحوظ في عدد المدرسين واطار التفقّد البيداغوجي،
- عدم توفّر مراكز تربوية مستقلة خاصة بالمركز و النقص ملحوظ في عدد المراكز النموذجية ومراكز التدريب على المهارات الحياتية وعدم انتشارها بجميع ولايات الجمهورية ،
- قدم المناهج التربوية المعتمدة في مجال التربية الاجتماعية ،
- صعوبة استقطاب الدارسين لعدم وجود الحوافز وعدم تثمين شهائد التربية الاجتماعية،
- ضعف الموارد المادية واللوجستية المخصصة لتعليم الكبار(تقادم أسطول السيارات بالتنسيقيات الجهوية، ضعف الاعتمادات المرصودة لتجهيز وصيانة المراكز النموذجية ومراكز التدريب وتهيئتها وفق المقاييس والمواصفات الفنية المطلوبة)،
- ضعف التكوين لدى المكونين (مهارات تقليدية غير مواكبة لمتطلبات الواقع)،
- تقلص الشراكات مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية،
- صعوبة تسويق المنتوجات المبتكرة من طرف الدارسين و غياب خطة تواصلية تسويقية لخدمات المراكز،
- ضبابية هيكلة المراكز النموذجية وعدم استقلاليتها على مستوى التصرف الإداري والمالي،
- غياب أدلّة قطاعية خاصة بالمهارات تتلائم مع الملامح النفسية والاجتماعية للدارسين،
- غياب التقييم والمتابعة لأثر التكوين والتدريب،
- الإشكاليات المتعلقة بالموروث التقافي والاجتماعي وعملها طيلة اليوم وخاصة بالقطاع الفلاحي أو الصناعي وخاصة بالمناطق الريفية وعدم قدرتها على التوفيق بين مهامها المهنية ورغبتها في التعلّم، عدم وجود آليّات للتوعية والتحسيس بأهمية الخدمات المسداة من طرف المركز الوطني لتعليم الكبار.

- **<u>التدابير المتعلقة بالهدف:</u>**

- العمل على المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكباروتفعيل القانون التوجيهي لتعليم ،

- إيجاد آليات موضوعية لتفعيل برنامج التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات بولايتي القيروان وسليانة،
- مراجعة البرامج التعليمية نحو برامج تربوية شاملة متعددة الاختصاصات (الأبجدية ،الحصص المتعلقة بالثقافة العامة ، التكوين ،التدريب على المهارات الحياتية ، تعليم لغات ، الرقمنة، التنشيط الثقافي والاجتماعي،....) في إطار الادماج في سوق الشغل،
- تدعيم الموارد البشرية من خلال العمل على إيجاد صيغ تعاقدية عرضية جديدة بالتنسيق مع وزارة التّكوين والتشغيل وإعادة توظيف متفقدي التربية الاجتماعية قصد تحسين نسبة التغطية بكامل ولايات الجمهورية،
- العمل بالتنسيق مع سلطة الإشراف على تركيز مراكز نموذجية ومراكز للتدريب مع امكانية استغلال الفضاءات الممكنة التابعة لسلطة الإشراف والوزارات الأخرى،
- برمجة خطة اتصالية اعلامية لدعم عملية الإستقطاب للدارسين والحملات التحسيسية واعادة تفعيل الحوافز المادية والمعنوية،
- العمل على تثمين شهائد التربية الاجتماعية وربطها بالتمكين الاقتصادي (بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة)،
- إستكمال عملية استغلال المنصة الرقمية على مستوى مركزي وجهوي،
- تعزيز وخلق شراكات واتفاقيات جديدة مع المنظمات الوطنية والدولية وتنشيط جمعيات تعليم الكبار،
- العمل على تمكين الدارسين من خدمات برنامج الأمان الاجتماعي،
- العمل على تمكين الدارسين من التامين والانتفاع باشتراكات التنقّل على غرار اشتراكات النقل المدرسي،
- العمل على اصدار منشور تنظيمي واضح يحدد مهام ومشمولات المراكز النموذجية وآليّات التصرّف بها،
- العمل على بعث وكالة مقابيض لبيع منتوجات المراكز النموذجية ومراكز التدريب على المهارات،
- المزيد من التوعية والتعريف بالبرنامج الوطني لتعليم الكبار ولما يقدّمه للمرأة الأمية من معارف شأنها أن تطوّر من مهاراتها الذاتية وتحسين لأدائها الأسري،
- توفير مجالات أوسع للتكوين وتأهيل وتشغيل المرأة في الوسط الريفي والحضري وإفرادها بحوافز خصوصية لتشجيعها على المبادرة والاستثمار،
- إيجاد آليات تحفيزية في مجال التكوين والتدريب للمراكز النموذجية ومراكز التدريب على المهارات لاستقطاب العنصر النسائي،
- ايجاد آليّات تشريعية لتمكين العنصر النسائي من الانتفاع من تمويلات قصد بعث مشاريع صغرى بعد تلقيهن تكوينا يساعدهن على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي المرسمة طبقا لقانون المالية التعديلي لسنة 2022 : 1085.823 أد بلغت إنجازات البرنامج 1047.598 أد أي بنسبة إنجاز تقدّر بـــ 96.53% وذلك حسب الأقسام كالتالي :

- **نفقات التأجير :**

- الاعتمادات المرسمة 138.430 أد - الاعتمادات المجمدة 1.182 أد - الاعتمادات المنجزة 136.383 أد بنسبة إنجاز 98.52%

- **نفقات التسيير:**

- الاعتمادات المرسمة 7.388 أد - الاعتمادات المنجزة 9.110أد أي بنسبة إنجاز فاقت 123% .

تمت تغطية الفارق المقدر بـــ 1.722 أد بإجراء تحويل من قسم التدخلات بالبرنامج وذلك :
* لتغطية نفقات تسيير النشاط 4 (مؤسسات التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية) والنشاط 5 (مؤسسات التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين)

- **نفقات التدخلات :**

- تمثل نفقات التدخلات الجزء الأكبر من ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي بنسبة تقدر بـ 86.39 %
- الاعتمادات المرسمة 937.565 أد - الاعتمادات المجمدة 22.014 أد – الاعتمادات المنجزة 900.216 أد أي بنسبة 96.02 %

- الفواضل المسجلة تتعلق أساسا ببقايا القرض المسند ونفقات المنح المسندة لجمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة وكذلك ببقايا صرف القسط الثالث من منحة الدولة المسندة لفائدة المؤسسات العمومية.

- **نفقات الاستثمار :**

- الاعتمادات المرسمة 1.900 أد - الاعتمادات المنجزة 1.889 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 99.42 % .

جدول عدد 7:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	138430	136425	2005-	%98.55
	اعتمادات الدفع	138430	136383	2047-	%98.52
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7388	9126	1738	%123.52
	اعتمادات الدفع	7388	9110	1722	%123.31
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	937565	901223	36342-	%96.12
	اعتمادات الدفع	937565	900216	38709-	%96.02
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2420	3635	1215	%150.21
	اعتمادات الدفع	1900	1889	11-	%99.42
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**10850803**	**1050409**	**35394-**	**%96.74**
	اعتمادات الدفع	**1085283**	**1047598**	**37685-**	**%96.53**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 8 :
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز%
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	(1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : النهوض الاجتماعي (مركزي)	نشاط عدد 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي	41770	41231	539-	%98.71
	نشاط عدد 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	841860	811875	29985-	%96.44
	نشاط عدد 3 : الشراكة مع الجمعيات	82315	67532	14783-	%82.04
	نشاط عدد 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4118	4523	405	%109.84
	نشاط عدد 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين	3814	4631	817	%121.41
	نشاط عدد 6 : تعليم الكبار	13650	12190	1460-	%89.30
النهوض الاجتماعي (جهوي) : 24 برنامج فرعي	نشاط عدد 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	61546	72610	11064	%117.98
	نشاط عدد 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	36210	33006	3204-	%91.15
	المجموع	1085283	1047598	37685-	%96.53

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

شــهدت الاعتمــادات المرصــودة بعنــوان تنفيــذ الأنشــطة تفاوتــا بــين التقــديرات والانجــازات ويبرر هذا التفاوت كالآتي :

- **النشاط 1: القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 96.34% (43.130 أ.د مرسم / 41.551 أ.د منجز) نتيجة :
  - ✓ تحقيق فواضل على مستوى نفقات التأجير حيث يتم العمل على تحسين آليات ضبط تقديرات الأجور

- **النشاط 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 96.44% (841.860 أ.د مرسم / 811.845 أ.د منجز) نتيجة :
  - ✓ تحقيق فواضل على مستوى برنامج عملة الحضائر الذين تجاوزوا 60 سنة
  - ✓ عدم صرف كامل منحة المساعدات بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية
  - ✓ تسجيل فواضل من القرض المسند لفائدة أطفال العائلات المعوزة أقل من 6 سنوات

مع الإشارة إلى أنّ هذا النشاط يساهم بصفة مباشرة في تحقيق الهدف عدد 1 " المساهمة في مقاومة الفقر والحدّ من إقصاء الفئات المهمشة " عبر التحويلات المباشرة للعائلات المعوزة والمنح المسندة بمناسبة الأعياد الدينية والعودة المدرسية والجامعية والمنح العائلية المسندة للأطفال (أقل من 06 سنوات) من أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل .

- **النشاط 3 : الشراكة مع الجمعيات :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 82.04% (82.315أ.د مرسم / 67.532 أ.د منجز) نتيجة تعطل مسار إنجاز عدة مشاريع مسندة إلى جمعيات رعاية المعوقين في إطار التمويل العمومي للجمعيات وبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة .
  - ويساهم هذا النشاط في تحقيق الهدف عدد 2 " المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية " .

- **النشاط 4 " التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية " والنشاط 5 " التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين" :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 109.84% للنشاط 4 (4.118 أ.د مرسم / 4.523 أ.د منجز) و بـ 121.41% للنشاط 5 (3.814 أ.د مرسم / 4.631 أ.د منجز) نتيجة الحرص على ضرورة تأمين حاجيات محضوني الدولة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وخاصة ذوي الاحتياجات

الخصوصية والأشخاص المعوقين مما استوجب الزيادة في نفقات تسيير هذه الأنشطة إضافة إلى غلاء المواد الاستهلاكية .

وتتأتى الزيادة المسجلة في الاعتمادات من تحويل اعتمادات من قسمي تأجير وتدخلات البرنامج لتغطية نفقات تسيير هذه المؤسسات .

- **النشاط 6: تعليم الكبار :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 89.30% (13.650 أ.د مرسم / 12.190 أ.د منجز) حيث تم :

- ✓ تمّ توفير جميع معدات التدريس ولوازم المكاتب خلال السنة الدراسية 2023/2022 .
- ✓ تجهيز التنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار بآلات طباعة و حواسيب مكتبية لدعم أنشطة المراكز

ويساهم هذ النشاط في تحقيق الهدف عدد 3 " المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية " .

- النشاط 7 " البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة " والنشاط 8 " الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل " : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 117.98% للنشاط 7 (61.546 أ.د مرسم / 72.610 أ.د منجز) و بـ 91.15% للنشاط 8 (36.210 أ.د مرسم / 33.006 أ.د منجز) نتيجة ارتفاع نفقات تسيير أقسام النهوض الاجتماعي والوحدات المحلية التابعة لها جراء ارتفاع الأسعار (استهلاك الماء وخاصة الكهرباء – لوزام المكاتب –اللوازم الإعلامية - إكساء العملة ...)

وتتأتى الزيادة المسجلة في اعتمادات النشاط 7 والنشاط 8من تحويل اعتمادات قسم التأجير ووجزء من قسم التدخلات داخل البرنامج لفائدة الهياكل الجهوية (أقسام النهوض والوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي) لتغطية نفقات التسييرونفقات برنامجي بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة ومجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات المعوزة .

❑**برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج**
❑**رئيس البرنامج :** السيد توفيق كلثوم
❑**تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 12 جانفي 2023

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة للاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تولي اهتماما خاصا للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك من خلال ضمان الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإشراكهم بشكل فعال في التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد.

و تأخذ الصيغة الحالية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة بعين الاعتبار الأولويات التي تم تحديدها في المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2016-2020) ومشروع المخطط الثلاثي للتنمية (2023-2025) لا سيما تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة في عملية التنمية باعتبارها مكونا هاما من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل المساهمات المتنوعة للمهاجرين في العملية التنموية للوطن.

وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى :

- ✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحثاث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،
- ✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة المقدمة عن طريق شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع الحرص على دعم شبكة الهياكل المتدخلة على مستوى دول الإقامة وتطوير أنشطتها نوعيا.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- **الهدف الاستراتيجي 1.4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية**

❖ **المؤشر 1.1.4 نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية**

المؤشر 1.1.4 نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج								
المؤشر الفرعي	وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	انجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%7.7	%16.52	%7	%2.4	%34.3	%9.5	2024
نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%0.8	%0.5	%1.2	%0.2	%16.7	%1.8	2024

(*) المشاريع المصرح بها في قطاع الفلاحة بسبب عدم توفر إحصائيات في قطاعي الصناعة والخدمات

- **الإشكاليات المتعلقة بالهدف:**

تمّ تسجيل الإشكاليات التالية:

-1-إشكاليات تتعلق بجمع المعطيات:

- تسجيل تأخير بموافاة ديوان التونسيين بالخارج بالاحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية من قبل الهياكل ذات الاختصاص.
- عدم موافاة الديوان ببعض المعطيات الاحصائية المطلوبة على غرار المشاريع المصادق عليها لفائدة الجالية في قطاعي الصناعة والخدمات وتوزيع المشاريع حسب النوع الاجتماعي.

-2-إشكاليات تتعلق بأسباب تراجع المؤشر:

- عدم وجود أو ضعف الخطة الإتصالية المعتمدة لتحفيز الجالية وتعريفهم بالإمتيازات الممنوحة لهم عند الإستثمار في تونس و بصفة خاصة في المناطق الداخلية.
- ضعف الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصناعة حيث تعتبر نسبة المخاطرة مرتفعة في هاذين القطاعين مقارنة بقطاع الخدمات كما يتطلب الاستثمار إشراف مباشر من قبل باعث المشروع الذي يكون في أحيانا كثيرة مقيما بالخارج.
- حسب نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية (Tunisia-HIMS2021) فان أهم أسباب العراقيل أمام استثمارات التونسيين بالخارج تتمثل في التعقيدات الإدارية (26.1 %) وضعف رأس المال (21.6 %) وضعف الحوافز المالية (10.6 %).
- الظرفية الاقتصادية المحلية والعالمية التي أثرت على النمو الاقتصادي بتونس الذي شهد تباطأ وبالتالي على مناخ الاستثمار حيث شهد قطاع الفلاحة تراجعا في الإنتاج.
- النقص في عدد الملحقين الاجتماعيين والتمثيليات الإقتصادية في عدد كبير من الدول التي توجد فيها كثافة مهجرية أو التي تمثل فرص للإستثمار.

- **التدابير المتعلقة بالهدف:**

وبهدف الترفيع في نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في الإستثمار الوطني من المهم اعتماد الإجراءات التالية والمتعلقة أساسا بـ:

1- التدابير المتعلقة بديوان التونسيين بالخارج

أ- التدابير المتعلقة بجمع المعطيات الاحصائية

- امضاء اتفاقيات تبادل معطيات احصائية حول المشاريع الاقتصادية لفائدة التونسيين بالخارج مع مختلف الهياكل الرسمية ذات الاختصاص على غرار وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية...

ب- التدابير المتعلقة بحثّ التونسيين بالخارج على الإستثمار

- تعزيز العمل التحسيسي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وفرص الشراكة وحثهم على تنويع مجالات الاستثمار وعدم الاقتصار على أنشطة محددة على غرار العقارات.
- وضع منظومة إعلامية حول التعريف بالاطار القانوني الجبائي والتحفيزي على غرار تصميم وإعداد و إصدار منشورات مختصة أو انجاز ومضات اشهارية موجهة إلى التونسيين بالخارج لحثهم على الاستثمار بتونس.
- توفير الموارد اللازمة للملحق الاجتماعي من وسائل عمل ملائمة وتعزيز لكفاءته وتطوير لقدراته حتى يتسنى له القيام بمجهود أفضل في الإعلام والإرشاد الاقتصادي لدى الجالية.
- تكثيف وتنويع وسائل التواصل والاتصال مع الجالية وفق مناهج تراعي خصوصياتها وفئاتها واعتماد الاتصال التظاهري حول الاستثمار كقناة اتصال مباشرة وفعالة.
- العمل على إثراء محتوى منتدى رجال الأعمال والبحث على سبل تطويره بما يتماشى مع تطلعات هذه الفئة المستهدفة والتفكير في صيغ أكثر شمولية مع العمل على تعبئة الكفاءات الاقتصادية حول قطاعات أو مشاريع محددة ذات أولوية.
- مزيد الاتصال بجمعيات الكفاءات لما في ذلك من فائدة للاقتصاد التونسي في مجال نقل التكنولوجيا.

2- المقترحات الموجهة الى الهياكل الرسمية ذات الصلة : يسعى الديوان إلى التنسيق مع مختلف الهياكل الرسمية والمنظمات والجمعيات إلى :

- انجاز ومضات اشهارية موجهة إلى التونسيين بالخارج لحثهم على الاستثمار بتونس.
- اعتماد الرقمنة وإدراجها في مختلف الخدمات الممكن انجازها على الخط للترفيع من جودة الخدمات والتقليص من الوثائق وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- العمل مع الهياكل الشريكة في مجال الاستثمار على وضع الية تبليغ وتواصل مستمرلفائدة الجالية والنظر في إمكانية إنشاء منصة رقمية تجمع النصوص القانونية والامتيازات الممنوحة لفائدة الجالية في مجال التحويلات والاستثمار.
- إسناد فوائض تفاضلية بالنسبة للمدخرين بالعملة الصعبة من أفراد الجالية باعتبار قيمة الفوائض المسندة في بلدان الإقامة.

- مزيد العمل على تنويع المنتوجات البنكية المقدمة لفائدة التونسيين بالخارج والتخفيض من تكاليف عمليات التحويل عن طريق البريد والبنوك وتعميمها وإيجاد نظام بنكي يمكن المهاجرين من القروض اللازمة لتمويل مشاريعهم بتونس.
- تغطية المخاطر الناجمة عن تطور قيمة الصرف بالنسبة للحسابات بالدينار القابل للتحويل لتفادي انخفاض قيمة المدخرات والودائع بالعملات الأجنبية نتيجة انزلاق الدينار.
- مزيد التعريف بخطوط التمويل الأجنبية للاستثمار بتونس حتى يقع الإقبال عليها واستغلالها من قبل المستثمرين ورجال الأعمال التونسيين بالخارج وتنمية الشراكة مع المستثمرين الأجانب.
- بعث صندوق خاص لتشجيع التونسيين المقيمين بالخارج على خلق مراكز شراء المنتوج التونسي في بلدان إقامتهم.
- بعث مكتب خاص على المستوى الوطني لرجال الأعمال التونسيين المقيمين بالخارج لمتابعة إنجاز مشاريعهم وتسهيل التراتيب الإدارية وتذليل الصعوبات التي قد تعترضهم.
- بعث هيكل مصرفي خاص للتونسيين بالخارج يعنى بتعبئة الادخار والمساهمة في تمويل المشاريع أو إيجاد آليات خاصة لتشجيع الاستثمار.

الهدف الاستراتيجي 2.4: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

❖ **المؤشر 1.2.4 نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية (الملحق عدد 5)**

المؤشر 2. 4.4 : نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	%40	-	%50	بصدد الإنجاز	بصدد الإنجاز	%65	2024

نظرا لعدم توفر المعطيات بخصوص نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية يمكن مبدئيا اعتماد عدد الوافدين على المراكز الثقافية والاجتماعية (دار التونسي) كمؤشر يعكس مدى رضا رواد هذه المراكز على الانشطة والبرامج المقدمة لفائدتهم، ونلاحظ ارتفاعا في عدد المقبلين على مختلف هذه المراكز من سنة إلى أخرى ويعزى هذا التطور إلى اهتمام الجالية بالمحتوى النوعي الذي يقدمه الديوان من خلال الانشطة القارة والمناسباتية والتي تتلاءم مع متطلبات مختلف شرائح الجالية وتستجيب لتطلعاتهم. وقد بلغ عدد الوافدين على دور التونسي 22117 لسنة 2022 مقارنة بـ 11704 وافد لسنة 2021 .

- **<u>الإشكاليات المتعلقة بالهدف:</u>**

ولقد تمّ تسجيل الإشكاليات التاليات:

-1-إشكاليات تتعلق بجمع المعطيات:

ترتكز عملية جمع المعطيات واحتساب المؤشر على تقارير الملحقين الإجتماعين وتمّ تسجيل صعوبة وذلك للأسباب التالية :

- إنهاء مهام بعض الملحقين وعدم تعويضهم في الإبان وذلك بإعتبار الإجراءات الإدارية،
- إشكالية التواصل بين الملحقيين المنتهية مهامه والملحقين المعينين الجدد وذلك لعدم وجود تقاليد لعملية تسلّم وتسليم،
- عدم توفر الإطار الإداري القار بالمراكز الثقافية والإجتماعية "دار التونسي"،
- انعدام الإستقرار والإستمرارية لأغلب الأعوان المحليين ،
- عدم وجود آليات متابعة وتواصل مع الجالية لتقييم الخدمات والأنشطة المقدمة لفائدتهم ومدى استجابتها لتطلعاتهم.

-2-إشكاليات تتعلق بأسباب تراجع المؤشر:

يقع تحديد نسبة الرضا عبر احتساب عدد رواد المراكز الإجتماعية والثقافية "دار التونسي" ، والجدير بالاشارة إلى وجود الإشكاليات التالية:

- ضعف الميزانيات المخصصة للمراكز الإجتماعية والثقافية "دار التونسي" وهو ما يؤدي إلى:

  - نقص التجهيزات ووسائل النقل بالنسبة للهياكل الراجعة بالنظر إلى الديوان بالخارج ،
  - ضعف نسبة التأطير بالمراكز الثقافية والإجتماعية "دار التونسي" مما يؤثر على جودة الخدمات وعدم مراعاتها لمتطلبات الجالية.

  - نقص وتقادم التجهيزات الضرورية لنشاط أهم النوادي بجل المراكز (الحواسيب، مستلزمات نوادي المسرح والموسيقى...)
  - عدم مواكبة الأنشطة والبرامج للمتغيرات الثقافية الإجتماعية للجالية.

- ضرورة تغيير أوقات العمل بالنسبة للمراكز الإجتماعية والثقافية "دار التونسي"، وذلك لمزيد استقطاب أفراد الجالية خاصة خارج أوقات العمل الرسمية (الدراسة أو العمل)،
- ضرورة تحيين وتجديد المناهج والبرامج والأنشطة الموجهة للجالية،
- عدم اتقان الفئة المستهدفة (الرواد) من الاطفال للقراءة او الكتابة باللغة العربية ،
- الجمع بين مهام الملحق الاجتماعي ومهام الإشراف وتسيير "دار التونسي" بأغلب المراكز.
- نقص الإطار البشري وإطار التنشيط وخاصة وعدم وجود مرشدة اجتماعية بأغلب المراكز.

- **<u>التدابير المتعلقة بالهدف:</u>**

وبهدف الترفيع في النسبة وتحسين آداء المؤشر يقترح العمل على تحسين :

-1- مستوى استقطاب الرواد:

- تخصيص امتيازات للرواد المواظبين على أنشطة المراكز .

- إحداث برامج خاصة ببعض الفئات : الطلبة ، المتقاعدون، نشطاء النسيج الجمعياتي، الكفاءات...

-2- مستوى الأنشطة :

- مزيد التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الوطنية لتنظيم أيام ثقافية ، ملتقيات، زيارات من و إلى تونس.
- تطوير نوادي الإعلامية : خلق أنظمة تواصل وتعارف افتراضية بين المراكز بمختلف دول الإقامة.
- تشريك رواد المراكز في صياغة واعداد البرامج .
- التكثيف من الأنشطة الترفيهية وعدم الاقتصار على الأنشطة التربوية والثقافية.
- برمجة زيارات بين المراكز الاجتماعية والثقافية.
- دعم خلايا الإنصات والإرشاد والتوجيه من حيث الحيز الزمني المخصص لها وكذلك بالإطار البشري المختص: المرشدة الاجتماعية، متطوعون من المختصين في القانون والصحة والتربية.
- إحداث نشريات الكترونية دورية يساهم الرواد في إعداد فقراتها.
- مزيد إثراء المكتبات بالمراجع والكتب.

-3- إطارات التسيير والتنشيط:

- الترفيع في الميزانيات المخصصة لتسيير هذه المراكز وذلك بهدف إثراء أنشطتها وامكانية توفير الكوادر المختصة لتأمين البرامج والخدمات اللازمة،
- التعاقد مع منشطين مختصين .
- تحفيز إطارت التنشيط من خلال:
  - دعوتهم إلى حضور المنتدى السنوي للتونسيين بالخارج وندوة الملحقين الاجتماعيين .
  - إحداث جائزة للمنشط المتميز من حيث الكفاءة والمواظبة والسلوك والقدرة على استقطاب الرواد.

-4- انفتاح الفضاء على المحيط الخارجي:

- وضع برامج تهدف إلى إشعاع المركز والتعريف بالحضارة التونسية لدى بلدان الإقامة.
- السعي إلى توأمة المراكز وتبادل الزيارات مع مؤسسات مماثلة ببلد الإقامة.
- المشاركة في التظاهرات الثقافية المحلية ببلد الإقامة.
- مزيد الاعتناء بالمظهر الداخلي والواجهة الخارجية للمراكز مراعاة لانعكاساتهما النفسية على الرواد.
- انفتاح المراكز على الفضاء الخارجي وامكانية استقطاب الأجانب من دول الإقامة بهدف التعريف بتونس وتحفيزهم على زيارتها والإستثمار فيها أو بتقديم دروس اللغة العربية لفائدتهم بمقابل وبالتالي تحقيق موارد ذاتية للمراكز .

وفي هذا الإطار يعمل حاليا الديوان على:

1- التعريف بالمنصة الإفتراضية الخاصة بالخدمات الإدارية الموجهة للجالية التونسية بالخارج (www.tdm.com.tn) والتي تمكن من جمع مختلف مسديي الخدمات

الإداريـــة والماليـــة والقنصـــلية والإجتماعيـــة والهياكـــل ذات الصـــلة بالتونســـيين بالخـــارج ورصـــد تفاعـــل الجاليـــة مـــع مجموعـــة الخـــدمات المســـداة مـــن قبـــل مختلـــف هياكـــل ديـــوان التونســـيين بالخـــارج ممـــا ســـيتيح اعتمـــاد المعطيـــات الصـــادرة عنهـــا لإحتســـاب **المؤشـــرات ابتداءا من سنة 2024.**

2- صـــياغة جملـــة مـــن التطبيقـــات الخدماتيـــة خاصـــة بـــالملحقين الإجتمـــاعيين والمنـــدوبين الجهـــويين لتســـهيل عمليـــة التواصـــل والتبـــادل الإلكترونـــي للملفـــات وتبســـيط إجـــراءات إســـداء الخـــدمات وتطبيقـــة خاصـــة بمعالجـــة العـــرائض عـــن بعـــد لتقلـــيص آجـــال إســـداء الخدمـــة وتســـهيل قبـــول العـــرائض ومتابعـــة مختلـــف مراحـــل معالجتهـــا إضـــافة إلـــى تطبيقـــة لمزيـــد ربـــط الصـــلة بالكفـــاءات والجمعيـــات التونســـية بالخـــارج والإرتقـــاء بمســـتويات التعـــاون والإصغاء.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت اعتمادات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج المرسمة بقانون المالية لسنة 2022 : 29.670 أد بلغت إنجازات البرنامج 29.538 أد أي بنسبة إنجاز تقدّر بـــ 99.56% وذلك حسب الأقسام و الأنشطة :

- **نفقات التأجير :**

- بلغت اعتمادات التأجيرالمرسمة لسنة 2022 : 25.570 أد - بلغت الإنجازات 25.525 أد أي بنسبة إنجاز تقدّر بـــ 99.83%.

ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات أساسا في بقايا جزء من المنحة المسندة لفائدة للمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج الذي لم ينطلق نشاطه .

علما وأنه بالنسبة لديوان التونسيين بالخارج تبلغ فواضل ميزانية التأجير بعنوان لسنة2022: 4600424 دينار و يعود ذلك بالأساس إلى :

- إنهاء مهام 18 ملحق إجتماعي خلال شهر جوان و لم يتم تعويضهم في الإبان حيث باشر الملحقين الإجتماعيين المعينين جدد عملهم بداية من شهر مارس2023 .
- إنتهاء مهام الملحقين الإجتماعيين المعينن بعنوان سنة 2017خلال شهر فيفري 2022 و لم يتم تعويضهم إلا في بداية ماي 2022
- إنهاء مهام المنسقين الإجتماعين (وعددهم 3 : 1 في جنوب فرنسا – 1 شمال فرنسا – 1 في إيطاليا) خلال شهر جويلية 2022و المبرمجة أجورهم بالميزانية

- **نفقات التسيير:**

- بلغت اعتمادات التسييرالمرسمة لسنة 2022 : 2.720 أد - بلغت الإنجازات 2.700 أد أي بنسبة إنجاز تقدّر بـــ 99.28%

تتمثل أهم نفقات التسييرفي نفقات الأكرية والأداءات البلدية للمندوبيات والمراكز الاجتماعية والثقافية (دور التونسي) ومعاليم التأمين والكهرباء والغاز والماء ...

الفواضل تتعلق أساسا ببقايا المنحة المسندة لفائدة المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

علما وأنه بالنسبة لديوان التونسيين بالخارج تبلغ فواضل ميزانية التسير بعنوان سنة :2022 مبلغا قدره 1.013.481 دينار و يعود ذلك بالأساس إلى :

- الموارد الذاتية التي بلغت 500 ألف دينار و تم رصدها في قسم التسيير
- باقي الميزانية المرصودة الغير المستهلكة تعود إلى فواتير لم يتم موافاتنا بها إلى غاية تاريخ متابعة تنفيذ الميزانية مثل كهرباء غاز ماء نظرا لإرسال الوثائق المحاسبية عبر الحقيبة الديبلوماسية.

- **نفقات التدخلات :**

- بلغت اعتمادات التدخلات المرسمة لسنة 2022 : 1.380 أد - بلغت الإنجازات 1.313 أد أي بنسبة إنجاز تقدّر بـــ 95.13% .

يعود الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة في بقايا المنحة المسندة لمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج

- **نفقات الاستثمار :**

- بلغت اعتمادات الاستثمار المرسمة لسنة 2022 : 30 أد تم تخفيضها طبقا لقانون المالية التعديلي.

جدول عدد 9:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	25570	25535	35-	%99.87
	اعتمادات الدفع	25570	25525	45-	%99.83
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2720	2701	19-	%99.30
	اعتمادات الدفع	2720	2700	20-	%99.26
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1380	1313	67-	%95.13
	اعتمادات الدفع	1380	1313	67-	%95.13
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	29670	29549	121-	%99.59
	اعتمادات الدفع	29670	29538	132-	%99.56

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 10:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : العلاقة مع التونسيين بالخارج	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	1582	1525	57-	%96.40
	نشاط عدد 2 : البحوث في مجال الهجرة	88	68	20-	%77.27
	نشاط عدد 3 : الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	28000	27945	55-	%99.80
	المجموع	29670	29538	132-	%99.56

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

شـهدت الاعتمـادات المرصـودة بعنـوان تنفيـذ الأنشـطة تفاوتـا بـين التقـديرات والانجـازات و يبرر هذا التفاوت كالآتي :

- **النشاط 1: القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 96.44% (1.582 أ.د مرسم / 1.525 أ.د منجز) .
- **النشاط 2: البحوث في مجال الهجرة :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 77.27% (88 أ.د مرسم / 68 أ.د منجز).
- **النشاط 3: الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 99.80% (28.000 أ.د مرسم / 27.945 أ.د منجز) البقايا المتأتية من المنحة المسندة للمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج .

ويساهم هذا النشاط بصفة هامة في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج باعتبار أنّ ديوان التونسيين بالخارج هو المتعهّد بهذا النشاط .

وقد حرص ديوان التونسيين بالخارج على مزيد تنمية الحياة الثقافية وتنويع الخدمات الاجتماعية بما يستجيب لتطلعات الجالية التونسيّة بالخارج بمختلف فئاتها العمريّة وشرائحها الاجتماعية ويتماشى مع كل المستجدات على الصعيدين الوطني والدولي وذلك عبر تعزيز عمل الملحقين الاجتماعيين ودور المراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج التي تمثل هيكلا أساسيا ضمن الهياكل الاجتماعية المتواجدة بالمهجر والتي تسهر على:

- استمرارية التواصل مع مختلف مكونات الجالية والمجتمع المدني ببلدان الإقامة.
- مساعدة أفراد الجالية وخاصة الوافدين الجدد منهم على الاندماج الايجابي في مجتمعات الإقامة والانخراط في الحياة العامة.
- المساهمة الفعالة في تنمية الحياة الثقافية ومواكبة التظاهرات والمستجدات بتونس وببلد الإقامة.
- تمتين روابط الصلة بين الأجيال الجديدة للهجرة ووطنهم الأم.

❑**برنامج القيادة والمساندة**
❑**رئيس البرنامج :** السيدة آمال خليل
❑**تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج**: بداية من تاريخ 15 ديسمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

وتترجم استرتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف في الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

2.1 الأهداف و مؤشرات الأداء :

- ❖ **الهدف الاستراتيجي 1.9: التحكم في كتلة الأجور**
- ❖ **المؤشر 1.1.9 نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسم)**

المؤشر 1. 1.9 : نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسم)							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	%105.89	% 97.08	%100.6	%97.98	%97.39	%100.09	2024

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 97.98 % بالنسبة لسنة 2022 في حين بلغت الإعتمادات المنجزة بعنوان التأجير 227.994 أ.د مقابل اعتمادات مرسمة تقدر بـ 232.700 أ.د أي بفارق 4.706 أ.د ناتج عن تأخر صرف الأجور بالنسبة للانتدابات الاستثنائية عن طريق التعاقد والتأخير الحاصل في إنجاز برنامج الترقيات لسنتي 2020 و 2021 .

بما يعني أن الإنجازات الحاصلة لا تعكس القدرة الفعلية على التحكم في انجازات كتلة الأجور بل ناتجة عن التأخر في إنجاز الترقيات المبرمجة وصرف مستحقات الأعوان المنتدبين على سبيل التعاقد. وهو ما ستعمل الوزارة على تلافيه من خلال ضبط روزنامة لتلافي هذا التأخير الحاصل في بداية سنة 2022.

- **الإشكاليات المتعلقة بالهدف:**

✓ عدم التوصل إلى حد الآن إلى تركيز تطبيقة إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الأصناف والرتب والبرامج والأقسام والأنشطة بكل دقة وتواصل الإعتماد على جداول excel مما يؤدي إلى عدم دقة التقديرات عند ضبط الإنعكاس المالي بطريقة علمية.

✓ عدم إعداد بطاقة الوصف الوظيفي للأعوان التي تعتبر منطلق لإعداد دليل إجراءات لتحديد نطاق تدخل كل مصلحة وكل عون.

✓ رغم تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب والبرامج إلا أن هذا التوزيع لا يراعي العمل الفعلي للأعوان حسب البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة مما يؤثر على صحة التقديرات بالبرامج.

- **الإصلاحات المتعلقة بالهدف:**

✓ إعداد خطة عمل لتفعيل منظومة موازنة اجتماعية.

✓ ضبط معايير موضوعية عند تحيين جداول توزيع الأعوان وفقا للهياكل.

✓ العمل على تنسيق اجراءات ضبط نفقات التأجير بمناسبة إعداد مشروع ميزانية المهمة بمشاركة الأطراف المتدخلة (جلسات عمل ، مذكرات داخلية).

✓ إعتماد معايير موضوعية لتوزيع الأعوان حسب الهياكل تراعي الحاجيات الحقيقة والفعلية لها وتمكن من ضبط التقديرات بصفة موضوعية.

✓ تكوين فريق عمل يعهد إليه ضبط ومتابعة نفقات التأجير وتحيين توزيع الأعوان وفقا للتنزيل العملياتي وإقتراح إجراءات عملية لحوكمة نفقات التأجير و التحكم فيها.

❖ **الهدف الاستراتيجي 2.9: فاعلية برنامج القيادة**

❖ **المؤشر 1.2.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

المؤشر 2. 1.9 : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	%2.08	%2.75	%3.36	%2.1	%62.42	3.33%	2024

- شهد حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة تراجعا يعود أساسا إلى الفارق المسجل بين الاعتمادات المرسمة (64.597 أ.د) والاعتمادات المنجزة (55.916 أ.د) أي بفارق 8.681 أ.د وبنسبة إنجاز 86.56% . تعود أساسا إلى الفواضل في نفقات التأجير والاستثمار.

- **الإشكاليات المتعلقة بالهدف:**

✓ النقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الآجال .

✓ الإشكاليات المرتبطة بتجميد الاعتمادات (25% على 4 أقساط) والحاجيات الفعلية من الإعتمادات بين الفقرات باعتبار تعدد البنود وفقا للتنزيل العملياتي (برامج-برامج فرعية-وحدات عملياتية-أنشطة) مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.

✓ النقص في إطارات المتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج.

- **الإصلاحات المتعلقة بالهدف:**

✓ برمجة إعداد دليل إجراءات من شأنه التقليص في هذه الإشكاليات ضمن البرمجة السنوية للنفقات ومسار إعداد الميزانية وتنفيذها.

✓ الحرص على ضبط التقديرات من المصالح المعنية للتقليص في عمليات التحويلات بالزيادة والنقصان.

✓ إتمام أشغال الرقابة الداخلية للميزانية بما يضمن توفر ضمانات معقولة للحد من المخاطر المتعلقة بتنفيذ الميزانية خاصة في ظل إنخراط وزارة الشؤون الاجتماعية في الرقابة المعدلة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج القيادة والمساندة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 : 64.597 أد بلغت الإنجازات 55.916 د بنسبة إنجاز تقدر بـ 86.56 % وسجلت ميزانية البرنامج فواضل بلغت 8.681 أد أهمها تتعلق بنفقات التأجير والاستثمار.

* **نفقات التأجير** :

- الاعتمادات المرسمة 46.450 أد الاعتمادات المجمدة 494 أد - الاعتمادات المنجزة 41.753 أد بنسبة إنجاز 89.89% وتتوزع بين :

* المركزي : 20.675 أد
* الجهوي : 21.078 أد

يفسّر الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة بإعادة توزيع أعوان البرنامج وخروج عدد من الأعوان على التقاعد المبكر ومغادرة عدد من الأعوان للالتحاق بوزارات أخرى ومنشآت عمومية.

* **نفقات التسيير** :

- الاعتمادات المرسمة 6.734 أد - الاعتمادات المنجزة 6.773 أد وبنسبة إنجاز 100.58% أي بزيادة قدرها 39 أد تمّ تحويلها من قسم التدخلات لتغطية نفقات التسير خاصة على المستوى الجهوي وذلك لتغطية الحاجيات ونتيجة ارتفاع الأسعار .

* **نفقات التدخلات** :

- الاعتمادات المرسمة 4.450 أد - الإعتمادات المجمدة 242 أد - الاعتمادات المنجزة 3.703 أد وبنسبة إنجاز تقدر بـ 83.21 % ويفسر الفارق بـ :

* عدم صرف جزء من الاعتماد المرصود لودادية أعوان وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان إقتناء تذاكر الأكل.
* تسجيل فواضل في نفقات بعنوان مساهمة في منظمات العمل الدولية والعربية .
* عدم صرف المنحة المسندة لتعاونية أعوان الوزارة .

* **نفقات الاستثمار** :

- بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي 12.500 أد - وبلغت بقانون المالية التعديلي 6.963 أد - الاعتمادات المنجزة 3.687 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 52.95 % - الفواضل قدرت بـ 3276 أد نتيجة عدم تقدم انجاز مشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وتعطل إجراءات صفقات البرامج الإعلامية.

جدول عدد 11:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	46450	41784	4666-	%89.95
	اعتمادات الدفع	46450	41753	4697-	%89.89
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6734	7051	317	%104.70
	اعتمادات الدفع	6734	6773	39	%100.58
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	4450	3703	747-	%83.21
	اعتمادات الدفع	4450	3703	747-	%83.21
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3100	4437	1337	%143.12
	اعتمادات الدفع	6963	3687	-3276	%52.95
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**60734**	**56975**	**3760-**	**%93.81**
	اعتمادات الدفع	**64597**	**55916**	**8681-**	**%86.56**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد 12:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 : القيادة والمساندة	نشاط عدد 1 : القيادة	260	254	6-	%97.69
	نشاط عدد 2 : التصرف في الموارد البشرية	21037	16664	4373-	%79.21
	نشاط عدد 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	15759	11178	4581-	%70.93
	نشاط عدد 4 : التعليم العالي	5550	4707	843-	%84.81
	نشاط عدد 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري	21991	23113	1122	%105.10
	المجموع	64597	55916	8681-	%86.56

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان الأنشطة تفاوتا بين التقديرات والانجازات ويبرر هذا التفاوت كالآتي :

- **النشاط 1: القيادة:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 97.69% (260 ا.د مرسم / 254 أ.د منجز)
- **النشاط 2: التصرف في الموارد البشرية :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 79.21% (21.037 أ.د مرسم / 16.664 أ.د منجز) .
- **النشاط 3: التصرف في الموارد اللوجيستية :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 70.93% (15.759 أ.د مرسم / 11.178 أ.د منجز) .

- **النشاط 4: التعليم العالي :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 84.81% (5.550 أ.د مرسم / 4.707 أ.د منجز) .

- **النشاط 5: تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 105.10% (21.991 أ.د مرسم / 23.113 أ.د منجز) .

الملاحق

الملحق عدد 1
برنامج الشغل والعلاقات المهنية

جدول توزيع الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل

موزعين حسب الجهة وحسب الجنس خلال سنة 2022

الجهة	الجنس		المجموع	النسبة %
	اناث	ذكور		
بن عروس	48461	65435	113896	18,85%
بنزرت	54006	31601	85607	14,17%
نابل	24140	15263	39403	6,52%
صفاقس	13656	18993	32649	5,40%
زغوان	20660	11686	32346	5,35%
أريانة	18345	13571	31916	5,28%
القيروان	24806	5754	30560	5,06%
مدنين	7757	19470	27227	4,51%
المهدية	17662	9013	26675	4,42%
سوسة	13118	12957	26075	4,32%
تطاوين	1207	22523	23730	3,93%
المنستير	14743	8466	23209	3,84%
تونس2	9823	12228	22051	3,65%
قابس	12343	8495	20838	3,45%
منوبة	7521	9153	16674	2,76%
تونس	4958	6468	11426	1,89%
سيدي بوزيد	4894	4514	9408	1,56%
سليانة	3847	2558	6405	1,06%
باجة	2828	3363	6191	1,02%
القصرين	1309	3969	5278	0,87%
جندوبة	1235	2307	3542	0,59%
توزر	1203	2037	3240	0,54%
الكاف	761	2308	3069	0,51%
قفصة	1448	1225	2673	0,44%
قبلي	0	21	21	0,003%
المجموع	**310731**	**293378**	**604109**	**100%**

جدول تطور العدد الجملي للعمال المشمولين بزيارات التفقد حسب الجنس

اناث				
نسبة التطور% 2022-2021	نسبة التطور% 2021-2020	2022	2021	2020
4,23%	14,12%	310731	298131	**261232**
ذكور				
نسبة التطور% 2022-2021	نسبة التطور% 2021-2020	2022	2021	2020
1,90%	11,28%	293378	287920	**258734**

جدول تطور عدد اليد العاملة الخصوصية المشمولة بزيارات التفقد حسب الجنس

اناث					
نسبة التطور% 2022-2021	نسبة التطور% 2021-2020	2022	2021	2020	الصنف
-38,13%	38,73%	636	1028	741	العملة الشبان
-3,67%	-4,08%	2129	2210	2304	المتدربون
-8,48%	283,72%	151	165	43	العملة المعوقون
-18,92%	236,36%	90	111	33	العملة الأجانب
-14,46%	**12,59%**	**3006**	**3514**	**3121**	المجموع
ذكور					
نسبة التطور% 2022-2021	نسبة التطور% 2021-2020	2022	2021	2020	الصنف
-32,78%	8,89%	609	906	832	العملة الشبان
0,48%	-19,48%	1882	1873	2326	المتدربون
7,32%	173,33%	132	123	45	العملة المعوقون
-11,70%	88,00%	83	94	50	العملة الأجانب
-9,68%	**-7,90%**	**2706**	**2996**	**3253**	المجموع

جدول توزيع الاجراء المشمولين بزيارات التفقد والمتابعة في مجال تفقد طب الشغل

موزعين حسب الجهة وحسب الجنس خلال سنة 2023

	ذكور	ذكور%	إناث	إناث%	المجموع
تونس1	776	50,5	761	49,5	1537
تونس 2	5100	45,9	6007	54,1	11107
أريانة	25370	43,3	33164	56,7	58534
بن عروس	16026	52,6	1444	4,7	30468
منوبة	8066	34,3	15466	65,7	23532
نابل	7528	29,0	17608	67,9	25933
بنزرت	7164	40,3	10614	59,7	17778
زغوان	17347	30,4	39755	69,6	57102
باجة	17387	37,3	29231	62,7	46618
جندوبة	1686	16,4	2689	26,1	10308
الكاف	7450	73,9	2635	26,1	10085
سليانة	5253	24,9	15823	75,1	21076
القيروان	3065	43,3	4008	56,7	7073
القصرين	1930	53,7	1664	46,3	3594
سبدى بوزبد	1315	33,8	2576	66,2	3891
سوسة	11783	38,9	18490	61,1	30273
منستير	1610	37,1	2726	62,9	4336
مهدية	7266	39,9	10949	60,1	18215
صفاقس	17298	62,3	10484	37,7	27782
قفصة	4364	61,2	2772	38,8	7136
توزر	1306	25,6	381	7,4	5111
قبلي	0	22,7	0	77,3	0
قابس	2485	40,8	3600	59,2	6085
مدنبن	3289	63,0	1932	37,0	5221
تطاوين	2246	80,4	549	19,6	2795
المجموع	**182148**	**41,8**	**207122**	**47,5**	**435590**

الملحق عدد 2
برنامج الضمان الاجتماعي

توزيع نسبة التغطية الاجتماعية وفقا للنوع الاجتماعي بعنوان سنة 2022

نظام التغطية	ذكور	إناث
نظام الأجراء غير الفلاحيين	%57.92	%23.78
نظام الأجراء الفلاحيون	%7.19	%2.95
نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%69.56	%28.56
نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%67.42	%27.68
نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%65.71	%26.98
المجموع	**%60.47**	**%24.83**

الملحق عدد 3
برنامج النهوض الاجتماعي

عدد المنتفعين بالمنحة القارة في إطار برنامج الأمان الاجتماعي ديسمبر 2022					
الولاية	الإناث	الاناث (%)	الذكور	الذكور (%)	المجموع
تونس	12166	63,2%	7082	36,8%	19248
اريانة	3034	58,6%	2143	41,4%	5177
بن عروس	5107	61,3%	3228	38,7%	8335
منوبة	3861	60,9%	2478	39,1%	6339
نابل	8306	59,4%	5673	40,6%	13979
زغوان	4106	57,3%	3058	42,7%	7164
بنزرت	7681	52,1%	7053	47,9%	14734
باجة	6641	58,7%	4663	41,3%	11304
جندوبة	10938	48,7%	11515	51,3%	22453
الكاف	7669	51,0%	7354	49,0%	15023
سليانة	8875	47,8%	9680	52,2%	18555
القيروان	11677	58,5%	8294	41,5%	19971
القصرين	13885	51,6%	13044	48,4%	26929
سيدي بوزيد	11352	53,4%	9896	46,6%	21248
سوسة	5574	65,2%	2980	34,8%	8554
المنستير	5075	62,4%	3061	37,6%	8136
المهدية	5498	66,1%	2824	33,9%	8322
صفاقس	8148	63,5%	4675	36,5%	12823
قفصة	9377	63,2%	5449	36,8%	14826
توزر	5138	67,6%	2463	32,4%	7601
قبلي	4823	63,1%	2824	36,9%	7647
قابس	7022	63,1%	4107	36,9%	11129
مدنين	6054	61,4%	3810	38,6%	9864
تطاوين	3943	60,0%	2627	40,0%	6570
المجموع	**175950**	**57,5%**	**129981**	**42,5%**	**305931**

الملحق عدد 4
برنامج النهوض الاجتماعي

	عدد المرسمين بمراكز التربية المختصة 2022 / 2021	العدد الجملي للمنتفعين بتمويل مشروع بعث مورد رزق من بين خريجي مراكز التربية المختصة	عدد المنتفعات بتمويل مشروع بعث مورد رزق من بين خريجي المراكز
تونس - 1	447	02	01
تونس - 2	256	0	0
أريانة	582	01	0
بن عروس	534	02	01
منوبة	21	0	0
نابل	1092	05	03
بنزرت	803	0	0
زغوان	131	0	0
باجة	247	0	0
جندوبة	390	01	0
الكاف	332	01	0
سليانة	278	0	0
القيروان	478	0	0
القصرين	570	02	01
سيدي بوزيد	832	06	06
سوسة	802	02	0
المنستير	857	0	0
المهدية	550	0	0
صفاقس	1350	0	0
قفصة	746	03	01
توزر	291	0	0
قبلي	277	0	0
قابس	762	0	0
مدنين	1107	03	02
تطاوين	432	0	0
المجموع	**14167**	**28**	**15**

الملحق عدد 5
برنامج النهوض الاجتماعي

توزيع الدارسين حسب الولايات والمراحل التعليمية
السنة الدراسية 2022/2021

ع/ر	الولاية	توزيع الدراسين حسب المراحل التعليمية			
		أساس	تكميل+ مكثف	العدد الجملي	عدد الإناث
01	تونس	339	291	630	**459**
02	أريانة	438	219	657	**506**
03	منوبة	456	324	780	**411**
04	بن عروس	228	219	447	**277**
05	نابل	418	186	604	**367**
06	زغوان	293	91	384	**248**
07	بنزرت	313	288	601	**491**
08	باجة	358	83	441	**343**
09	جندوبة	466	373	839	**535**
10	الكاف	279	110	389	**258**
11	سليانة	726	219	945	**115**
12	القيروان	551	386	937	**474**
13	القصرين	1127	923	2050	**1108**
14	سيدي بوزيد	525	273	798	**508**
15	سوسة	236	152	388	**159**
16	المنستير	221	125	346	**214**
17	المهدية	261	227	488	**307**
18	صفاقس	436	271	707	**271**
19	قفصة	507	365	872	**551**
20	توزر	587	62	649	**494**
21	قبلي	420	631	1051	**637**
22	قابس	474	120	594	**491**
23	مدنين	503	195	698	**338**
24	تطاوين	158	107	265	**237**
	المجموع:	**10320**	**6240**	**16560**	**9799**

الملحق عدد 6
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

مجموع المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج

في جميع الانشطة خلال سنة 2022

ع/ر	البلد	المراكز الاجتماعية والثقافية	عدد المقبلين على دار التونسي
1	فرنسا	أوبرفيلي	4232
2		نيس	480
3		قرونوبل	1682
4		مرسيليا	138
5		تولوز	1298
		المجموع بالدوائر القنصلية بدولة فرنسا	7830
6	إيطاليا	روما	4410
7		مدزارة دال فالو (بالرمو)	2314
7		المجموع بالدوائر القنصلية بدولة بإيطاليا	6724
8	بلجيكا	بروكسال	2663
		المجموع بالدوائر القنصلية بدولة بلجيكا	2663
9	النمسا	فيانا	1235
		المجموع بالدوائر القنصلية بالنمسا (و كرواتيا وسلوفاكيا وسلوفينيا)	1235
10	سويسرا	جنيف	168
		المجموع بالدوائر القنصلية بدولة سويسرا	168
11	كندا	مونتريال	3497
		المجموع بالدوائر القنصلية بدولة كندا	3497
		المجموع العام	**22117**